مكتبة التأمين العراقي

نقاش حول
دمج شركات التأمين العراقية

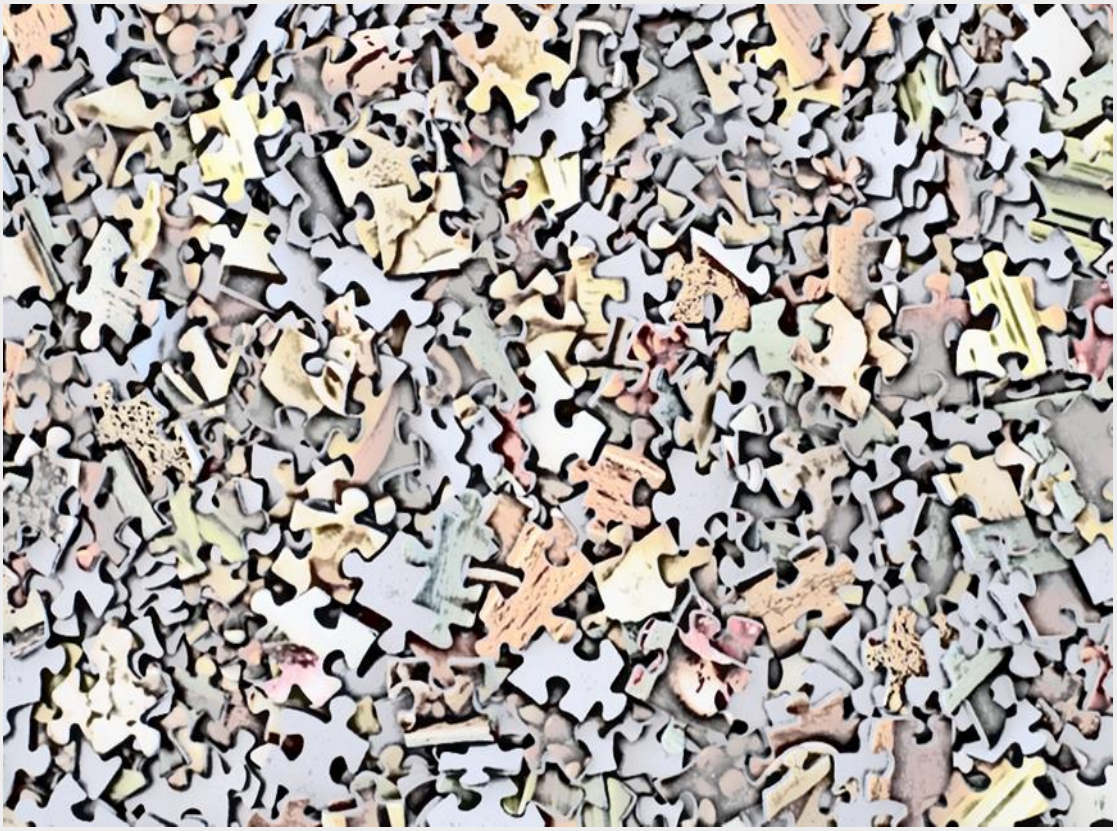

إعداد وتحرير
مصباح كمال
2024

عنوان الكتاب: نقاش حول دمج شركات التأمين العراقية

إعداد وتحرير: مصباح كمال

الطبعة الأولى (إلكترونية): 2024

الناشر: مكتبة التأمين العراقي

حقوق النشر

يحتفظ الناشر بجميع الحقوق (2024)

بمقتضى قوانين حقوق النشر لا يحق لأي شخص أو جهة استنساخ أو تصوير أو إعادة طبع أو حفظ هذا الكتاب في كومبيوتر أو جهاز إلكتروني لحفظ واسترجاع المعلومات دون الموافقة الخطية للناشر.

يمكن الاقتباس من الكتاب لأغراض الدراسة والبحث مع الإشارة إليه.

التأليف

يعلن مصباح كمال بأنه مؤلف هذا الكتاب ويؤكد حقوقه المعنوية في الكتاب.

رغم الجهد والعناية التي بذلها معد ومحرر هذا الكتاب فإنه لا يتحمل أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب فيما يتعلق بأي خطأ أو نقص أوعيب في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

إهداء 5

تقديم 6

مشروع دمج شركات التأمين العامة 12

تمهيد وإشارات 12
الضوابط القانونية لاندماج شركات التأمين 19
بعض تداعيات الاندماج 21
هل هناك ضرورة للاندماج في الوقت الحاضر 25

تعليقات وردود على مقال مصباح كمال: مشروع دمج شركات التأمين العامة 28

مصطفى [نوري]: 28
ياسر عسكر 30
رد مصباح كمال على تعليق السيدين مصطفى نوري وياسر عسكر 31
محمد الكبيسي 32
سحر الحمداني 35
رد مصباح كمال 36
وميض الجراح 40
رد مصباح كمال 42

عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة 44

ملحق: الضوابط القانونية لاندماج شركات التأمين 52

قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون 55

مقدمة 55
أهمية الإجراءات السليمة 57
الضوابط القانونية لاندماج شركات التأمين 58
المصادرة على المطلوب 59
كلمة أخيرة 61

هيفاء شمعون عيسى: شجون تأمينية عراقية 62

على الجنابي: ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟ 66

ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية 69

عودة إلى مشروع دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية 87

خلل قطاع التأمين 87
المنافسة السلبية بين شركتي التأمين العامتين (شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) 88

شركات التأمين الخاصة 89
هل سيسهم دمج شركتي التأمين العامتين في رفع كفاءة و جودة الخدمة مستقبلا 89
أما آن الأوان لدمج شركات التأمين الخاصة؟ 90
كلمة أخيرة.....90

مصباح كمال: نظرة على التعاقد مع شركة استشارية لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية 92

خبر موافقة مجلس الوزراء على الدمج 92
التعاقد مع شركة ارنست ويونغ.....94
تساؤلات سريعة.....95
تاريخ مختصر لمشروع الدمج 96
تجربة دمج شركات التأمين في ستينيات القرن العشرين 101
تمويل دراسة موضوع الدمج والشفافية.....102
تغييب الجهد الوطني.....103

الملحق 1..... 104

خبر موافقة مجلس الوزراء على دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية 104

الملحق 2 106

بعض الكتابات حول الدمج..... 106

إهداء

شهد النصف الثاني من القرن العشرين ظهور مجموعة متميزة من رجال وسيدات التأمين في قطاع التأمين العراقي ساهموا في بناء القطاع وساعدوا في تكوين كوادر هي الأخرى كانت متميزة في مؤهلاتها وخبراتها، عمل العديد منهم في شركات تأمين عربية بحرفية عالية.

إلى هؤلاء جميعًا، من رحل منهم ومن ظل معنا، أهدي هذا الكراس تقديرًا لريادتهم.

كانون الثاني 2024

تقديم

منذ إطلاق مكتبة التأمين العراقي الإلكترونية سنة 2011، وقبلها مجلة التأمين العراقي ومرصد التأمين العراقي (متوقفتان عن النشر في الوقت الحاضر) عملتُ على تجميع ما كان ينشر في هذين الموقعين، وبعدها ما كان ينشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، في كتب وكراسات تضم مقالات منشورة حول موضوع تأميني معين. وكان الهدف وراء ذلك هو حفظ وتوثيق غير مباشر لبعض التطورات في قطاع التأمين من خلال ما هو منشور بين دفتي كتاب إلكتروني لتسهيل الرجوع إليه بدلاً من البحث في أماكن متعددة. وقد اغتنت المكتبة بعدد لا بأس به من هذه الكتب والكراسات بفضل إسهامات زملاء وزميلات المهنة وتشجيعهم.[1]

ضمن هذا الإطار قمت بتجميع ما توفر لي من مساهمات حول موضوع دمج شركات التأمين العراقية في هذا الكراس. وما دفعني إلى هذا العمل هو ما قرأته عن موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2 كانون الثاني 2024 على تعاقد شركة التأمين الوطنية مع الشركة الاستشارية ارنست ويونغ لدراسة موضوع دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية، وهما من الشركات العامة ذات التمويل الذاتي.

[1] يجد القارئ عرضًا لجميع المطبوعات الصادرة من مكتبة التأمين العراقي في الصفحات الأخيرة من الكراس.

يضم الكراس مقالات وتعليقات حول موضوع الدمج نشرت في الفترة الممتدة منذ 2016 حتى وقت إعداد الكراس. والأمل معقود على همة زميلات وزملاء المهنة والمعنيين بالشأن التأميني العراقي ومصائر قطاع التأمين لمتابعة وتحليل ما يُرسم للقطاع من سياسات حفاظًا على مصالح جميع الأطراف المنضوية تحت خيمة قطاع التأمين، وكذلك تقييم ونقد الآراء المعروضة في الكراس.

من غرائب تعامل الطبقة السياسية المحاصصية الحاكمة للعراق مع قطاع التأمين، منذ الاحتلال الأمريكي سنة 2003، إهمال العلل الأساسية للقطاع والتركيز على قضايا جانبية، أو قل ليست آنية في ظل الوضع القائم للقطاع، كدمج الشركات العامة، إرضاءً لتوجيهات وتوصيات المؤسسات المالية الدولية. وقد كان أحد زملائي على حق عندما كتب الآتي:

> يبدو لي أن الجهات المسؤولة عن قطاع التأمين تميل إلى وضع الحصان قبل العربة. الأجدى بنظري هو الاهتمام بمعالجة العلل التي تعاني منها شركات التأمين الخاصة. فالشركتان موضوع مشروع الدمج هما آخر هموم سوق التأمين العراقي.[2]

في مقال لي نشر سنة 2016 حاولت التعريف بالدوافع وراء الاندماج والاستحواذ. ومما جاء في هذا المقال:

[2] تيسير التريكي، رسالة إلى مصباح كمال، 9 كانون الثاني 2024.

يلاحظ في الأسواق العالمية، التي تشهد منافسة قوية بين الشركات، أن الدافع وراء الاندماج قد يكون **الحدّ من المنافسة** وربما إخراج المنافسين وخاصة المنافسين الصغار، أو **تحقيق تكامل في عرض المنتجات**، أو **الحفاظ على حصة الأعمال في السوق وإبقاء هامش الربح عالياً لصالح رأس المال**، أو غيرها من الأسباب. لكننا لم نعثر على الدافع وراء توجه وزارة المالية وتدخلها في تقرير مصير شركات التأمين العامة ذاتية التمويل من خلال الدمج. ترى هل أن مشروع الدمج هو الآلية التي تعمل وزارة المالية على تحقيقه تماشياً مع مروجي سياسة التجارة الحرة في الداخل والخارج، وإزالة العوائق التجارية والقانونية أمام الشركات المتعددة الجنسية لدخول سوق التأمين العراقي، والتمهيد لانضمام العراق إلى منظمة التجارة الدولية مع النمو (المرتقب) للاقتصاد العراقي؟ هل صارت الوزارة تخطط للمستقبل؟[3]

ويظل فحوى هذا الاقتباس مناسبًا كتعليق أولي على قرار مجلس الوزراء بتكليف شركة استشارية أجنبية لدراسة موضوع دمج الشركتين العامتين.

ليس لأفراد هذه الطبقة حس بالتاريخ إذ أنهم لا يدركون مدى الخراب الذي لحق بقطاع التأمين بمقياس حجم أقساط التأمين المكتتبة مقارنة بما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي، أو مقارنة مع حجم الأقساط في أسواق التأمين العربية.[4] ولم ينتبهوا إلي عيوب قانون تنظيم أعمال

[3] راجع فصل "مشروع دمج شركات التأمين العامة" في هذا الكراس.

[4] منعم الخفاجي، "ملاحظة حول أداء قطاع التأمين العراقي 2022،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
Performance-of-Iraqs-Insurance-Sector-2022-IEN-3.pdf (iraqieconomists.net)

التأمين لسنة 2005 الذي وضعه المحتل الأمريكي والذي وفَّر الغطاء القانوني لتجاوز شركات التأمين العراقية المرخصة من قبل ديوان التأمين بعدم التأمين لديها واللجوء إلى التأمين خارج العراق.[5] وكانوا ثابتين في تعزيز سياسة الاستخدام على أساس المحاصصة في شركات التأمين العامة وتعيين مدراء عامين لها لا علاقة لهم بالتأمين مع بعض الاستثناءات.[6]

إن فقر فهم التأمين لدى أفراد الطبقة السياسية يشهد عليه الوضع الحالي لقطاع التأمين العام والخاص. فهناك ما يقرب من أربعين شركة تأمين عاملة لم تستطع بمجموعها إنتاج مليار دولار من أقساط التأمين خلال السنة (أقساط التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة تتجاوز 10 مليار دولار). هذا الوضع المتدني للقطاع لا يثير عندهم التساؤل.

[5] مصباح كمال، **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014). وكذلك: **مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005**، تحرير: مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2013). يضم الكتاب مساهمات كل من: جبار عبدالخالق الخزرجي، سعدون الربيعي، فؤاد شمقار، محمد الكبيسي، مصباح كمال، منعم الخفاجي.

[6] كتبت أكثر من مقال حول موضوع سياسة تعيين المدراء العامين لشركات التأمين وإعادة التأمين العراقية، وقد استطعت الوصول إلى مقالين:

مصباح كمال، "بعض المثالب في إدارة شركات التأمين العامة: شركة التأمين الوطنية نموذجاً،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**، الفقرة (2):
مصباح-كمال-بعض-المثالب-في-إدارة-شركات-التأمين-العامة-شركة-التأمين-الوطنية-نموذجاً.pdf (iraqieconomists.net)

وكذلك: مصباح كمال، "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة- تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
مصباح-كمال-رسالة-استقالة-وزير-المالية-وسياسة-الاستخدام-في-الوزارة-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة-نموذجاً.pdf (iraqieconomists.net)

وبدلاً من الاهتمام بدمج شركات التأمين الصغيرة الخاصة (كما تعمل هيئة الرقابة على التأمين (ساما) في المملكة العربية السعودية وقبلها المملكة الأردنية) يلجؤون إلى تكليف شركة استشارية أجنبية لدراسة دمج شركة التأمين الوطنية (1950) وشركة التأمين العراقية (1959) العامتين.

ومن المحزن أن أفراد الطبقة الحاكمة لا يعيرون أي اهتمام بالكفاءات العراقية المحلية (جامعة بغداد التي درست موضوع الدمج، وغيرها من هيئات البحث العراقية)، ولهذا فإنهم يهرولون نحو الخارج لشراء الخدمات الاحترافية لا لتطوير قطاع التأمين العراقي برمته بل دراسة موضوع دمج شركتي تأمين عامتين يمتد تاريخهما لأكثر من نصف قرن هو عمر تاريخ التأمين الحديث في العراق. وليس معروفًا ما هو المستتر وراء اللهاث وراء كل ما هو أجنبي. يكفي أن نقول إن إهمال الكفاءات العراقية المحلية هو استهانة بالجهد الوطني، وتأكيد على تعزيز التبعية للخارج.

آمل أن يساهم هذا الكراس في فتح نقاش موسع بين من يعنيهم موضوع دمج شركات التأمين وخاصة بين العاملين والعاملات في قطاع التأمين العراقي فكل عملية دمج ستؤثر على مكانتهم وفرص تقدمهم وطموحاتهم في الشركات التي يعملون فيها.

سيكتشف القارئ تكرارًا لبعض الأفكار في فصول هذا الكراس، وقد أبقيت عليه كي لا يتخلخل النص ويفسد السرد.

استفدت من فرصة إعداد الكراس لتخليص النصوص من الأخطاء الطباعية قدر الإمكان.

مشروع دمج شركات التأمين العامة

نشرت هذه المقالة سنة 2016 في مجلة التأمين العراقي
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/02/proposed-merger-of-state-owned.html
وكذلك في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/

تمهيد وإشارات

ليس لدينا معلومات بوجود مشروع ملموس واضح التفاصيل لدمج شركات التأمين وإعادة التأمين العامة، لكننا نستشف وجود نية لإدخال تغيير (أو ما يسمى اصطلاحاً هيكلة) هذه الشركات. فقد نُقل عن رئيس الوزراء حيدر العبادي تأكيده، في مؤتمر إطلاق استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014–2030 تحت شعار (التحول نحو القطاع الخاص ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد العراقي)، على أن "إحدى القضايا المهمة للنهوض بالقطاع الخاص هي إعادة هيكلة الشركات العامة للدولة لتكون فعالة أكثر في القطاع الاقتصادي،" لافتاً إلى أن "مجلس الوزراء أقر خلال الاجتماع الأخير للمجلس هيكلة الشركات العامة للدولة." ونفى العبادي "وجود نية للاستغناء عن العاملين في الشركات العامة للدولة"، مُحذراً من "انهيار هذه الشركات وخسارة البلد اقتصادياً إذا ما بقيت

على هذا الحال."[1] وربما يمتد هذا التأكيد ليشمل شركات التأمين العامة، ذات التمويل الذاتي، رغم أنها ليست من الشركات الآيلة للانهيار، وحالها لا علاقة له بحال الشركات العامة الأخرى المهملة، عن قصد، من قبل حكومات ما بعد 2003.

وقد قرأنا عن موافقة مجلس الوزراء في تشرين الأول 2015 على دمج شركات وتقليص عدد شركات وزارة الصناعة والمعادن، من 76 إلى 32 شركة. وحسب التقارير الصحفية فقد انتهت الوزارة من عملية الدمج في أوائل شباط 2016. يشير هذا إلى أن عملية إعادة الهيكلة (بناء اقتصاد رأسمالي) قد بدأت.

وقد ورد لعلمي في الأيام القليلة الماضية أن وزير المالية وجه خطاباً إلى شركات التأمين العامة يطلب فيه إبداء وجهة نظر مجالس إدارات الشركات بمشروع الدمج. وذُكر لي أن بعض رؤساء هذه المجالس هم من دعاة ومؤيدي الدمج. لكن المعلومات ليست متكاملة ودقيقة، ولذلك لن أعلق عليها قبل معرفة التفاصيل، واكتفي ببعض الملاحظات العامة عن الدمج بين الشركات لفتح باب للمناقشة.

[1] جريدة **المدى**، 13 شباط 2015:
http://www.almadapaper.net/ar/news/481605/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D9%82%D8%B1%D8%AA-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84#.VN6W5RVoh28

ومن المناسب هنا التأكيد على أن خطاب الوزير إلى الشركات هو تصرّف قانوني صحيح مُتّبع في مختلف الاختصاصات القضائية في العالم، إذ أن تحقيق الاندماج يتطلب قراراً من مجلس إدارة كل شركة بحل الشركة للتمهيد لتأسيس الشركة الجديدة. وفي الوقت الحاضر ليس معروفاً إن كانت الوزارة (أو الشركة الراغبة في الاندماج) ستقوم بتكليف جهة مهنية مستقلة للتقييم المالي للشركات موضوع الدمج، أو أن ديوان التأمين سيشترط على الشركات الراغبة بالاندماج تقديم مثل هذا التقييم المستقل (البند ثانياً من المادة 50 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يكتفي بالقول إن "على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض." ربما تشمل "التقارير والبيانات اللازمة" كل ما يتعلق بذمم الشركات موضوع الدمج وغيرها من قضايا قد تكون مستترة؛ لكن الديوان، حتى كتابة هذه الورقة، لم يصدر تعليمات خاصة بدمج الشركات.

عدا خطاب وزارة المالية لشركات التأمين العامة (لم نطلع على نصّه) فليس معروفاً إن كان لمستشاري الوزارة أو مستشاري مجلس الوزراء هدفاً محدداً وراء مشروع الدمج ضمن استراتيجية حكومة العبادي لهيكلة الشركات العامة للدولة. ولم يقع في أيدينا أي نص صادر منهم للتعرف على مواقفهم، وهل أن ما يدور في بالهم يجد سنداً له في تاريخ تطوير

قطاع التأمين العراقي بغض النظر عن اختلاف الاتجاهات الفكرية بين الماضي والحاضر.[2]

كنت من المشجعين على الدمج بين شركات التأمين الخاصة،[3] الضعيفة في رأسمالها واحتياطياتها المالية وكوادرها (بعضها أقرب ما تكون إلى شركات عائلية ومصادر رأسمالها مثار تساؤل)، لخلق شركات متينة

[2] ذكرت في مقالة لي أن إعادة الهيكلة كانت معروفة في الماضي ولكن ليس بهذا الاسم. "هي حقاً ليست بالأمر الجديد بالنسبة لشركات التامين العراقية، فقد عرفتها أولاً في ستينيات القرن الماضي (عمليات الدمج والتأميم)؛ وفي الثمانينيات (إلغاء المؤسسة العامة للتأمين وإطلاق حرية العمل لشركتي التأمين العامتين لمزاولة أعمال التأمين على الحياة وغير الحياة، وإلغاء إسناد حصص إلزامية لشركة إعادة التأمين العراقية)؛ وفي التسعينيات (فتح السوق أمام تأسيس شركات تأمين خاصة وتحويل شركات التأمين العامة إلى شركات ذات تمويل ذاتي). وبعد سقوط الدكتاتورية صدر قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وتأسس بموجبه ديوان التأمين العراقي وجمعية التأمين العراقية. وهذه كلها محطات مهمة في تاريخ هيكلة قطاع التأمين العراقي تستحق الدراسة المستقلة." أنظر: مصباح كمال، "هل هناك مشروع لإعادة هيكلة شركات التأمين العامة؟"، في مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 346، 2011؛ وكذلك **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/01/restructuring-state-owned-insurance.html

وقد شهدت الفترة التي أعقبت تأميم شركات التأمين (تموز 1964) دمج الشركات في أربعة كيانات هي: شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية (وكانت تضم شركة الاعتماد للتأمين، وشركة الرشيد للتأمين)، شركة بغداد للتأمين (وكانت تضم شركة التأمين التجاري العراقي)، وشركة الرافدين للتأمين (وكانت تضم شركة دجلة للتأمين).

ليس عيباً أن نراجع تاريخ تطور قطاع التأمين العراقي، وليس مفيداً لأغراض البحث والتوثيق أن نتقصد إحداث قطيعة معه لأسباب إيديولوجية.

[3] حول تشجيع الاندماج بين شركات التأمين، كجزء من مشروع وضع سياسات للتأمين، أنظر: مصباح كمال، **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014)، ص 26. ويمكن قراءتها أيضاً في "السياسات الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة: قطاع التأمين نموذجاً،" **الثقافة الجديدة**، العدد 333-334، 2009 وكذلك مدونة **مجلة التأمين العراقي**
http:misbahkamal.blogspot.com/2009/12/2009.html

مالياً تعمل على تكوين كوادر متقدمة مؤهلة كي تكون في وضع تستطيع معه التنافس مع شركتي التأمين العامتين على أعمال التأمين، الحكومية والخاصة، وتمهد الطريق لبناء مواردها المالية، من رأس المال والاحتياطيات، كي تقوم بترتيب اتفاقيات لإعادة التأمين خاصة بها بشكل مستقل.4 وفي الوقت ذاته كنت أثير الشكوك حول مدى ضرورة إعادة هيكلة (خصخصة) شركات التأمين العامة.[5]

يمكن تبرير الاندماج بين شركات التأمين الخاصة (هناك حوالي 30 شركة تأمين خاصة مرخصة بمزاولة أعمال التأمين) كوسيلة للتغلب على معضلات ضعف القدرة التنافسية (سوى التنافس الذي يُعرف بتكسير الأسعار: الاكتتاب على أساس غير فني يهدد وجود الشركة في المستقبل)، والقدرة على التوسع في الإنتاج، وتعظيم الاحتياطيات المالية، وإعادة تدوير الأرباح لتمويل رأس المال المطلوب من قبل الجهاز الرقابي.

ولكن هل هناك ضرورة لدمج الشركات العامة؟ بالمقاييس العراقية السائدة في الوقت الحاضر فإن هذه الشركات ناجحة، فهي، كشركات

[4] في الوقت الحاضر [2016] تقوم شركة إعادة التأمين العراقية بترتيب اتفاقيات إعادة التأمين باسمها لصالح جميع شركات التأمين، العامة والخاصة. وبفضل دخل أقساط التأمين التي تكتتب بها الشركتين العامتين تستفيد معظم شركات التأمين الخاصة من هذه الاتفاقيات.

[5] أنظر بهذا الشأن مقالتي "هل هناك مشروع لإعادة هيكلة شركات التأمين العامة؟"، في مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد 346، 2011؛ وكذلك **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/01/restructuring-state-owned-insurance.html

تمويل ذاتي، لا تعتمد على خزينة الدولة، وتحقق ارباحاً سنوية، وتوزع جزءاً منها على العاملين كحوافز بعد تسديد حصتها من ضريبة الدخل والرسوم. لذلك ينهض السؤال: لم التفكير بدمجها الآن وهي المُساهِمة في حالة التنافس القائمة بينها وبين شركات التأمين الخاصة؟ أهو بداية لخصخصتها؟[6] "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث لم يجرؤ، لسبب ما، على خصخصة شركات التأمين العامة رغم أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID قد تقدّمت بعد الاحتلال بفترة قصيرة بمشروع، متكامل ظاهرياً، أعدته شركة بيرنغ بوينت إنك BearingPoint Inc لإعادة هيكلتها، كأربع شركات متخصصة في فروع التأمين التالية: التأمين على السيارات، التأمين غير البحري، التأمين البحري والطيران، والتأمين على الحياة والتقاعد.[7] لا بل أنه استثنى في أحد أوامره (الأمر رقم 39، أيلول 2003، القسم السادس، مجالات الاستثمار الأجنبي) قطاع التأمين من الاستثمار الأجنبي.

يلاحظ في الأسواق العالمية، التي تشهد منافسة قوية بين الشركات، أن الدافع وراء الاندماج قد يكون الحد من المنافسة وربما إخراج المنافسين وخاصة المنافسين الصغار، أو تحقيق تكامل في عرض المنتجات، أو

[6] كتب الكثير عن محاولات الخصخصة وتصفية القطاع العام، وقد كتب مؤخراً صائب خليل مقالاً نقدياً حاداً يعرض ويحلل فيه بعض أفكار الفئة الحاكمة. أنظر: صائب خليل "فرص العبادي "السانحة" وتعليمات دافوس" باستخدام هذا الرابط:
http://almothaqaf.com/index.php/araa2016/903007.html

[7] أنظر مصباح كمال: "نقد مشروع إعادة هيكلة سوق التأمين العراقي"، *MEES*, Vol. 47, No. 19, 10 May 2004, pp D1-D5. نشر النص العربي المنقح والمزيد بعنوان "ملاحظات نقدية حول إعادة هيكلة سوق التأمين العراقي،" **الثقافة الجديدة**، العدد 314، 2005، ص 48-58.

الحفاظ على حصة الأعمال في السوق وإبقاء هامش الربح عالياً لصالح رأس المال، أو غيرها من الأسباب. لكننا لم نعثر على الدافع وراء توجه وزارة المالية وتدخلها في تقرير مصير شركات التأمين العامة ذاتية التمويل من خلال الدمج. ترى هل أن مشروع الدمج هو الآلية التي تعمل وزارة المالية على تحقيقه تماشياً مع مروجي سياسة التجارة الحرة في الداخل والخارج، وإزالة العوائق التجارية والقانونية أمام الشركات المتعددة الجنسيات لدخول سوق التأمين العراقي، والتمهيد لانضمام العراق إلى منظمة التجارة الدولية مع النمو (المرتقب) للاقتصاد العراقي؟ هل صارت الوزارة تخطط للمستقبل؟

من المعروف انه رغم تدخل الأجهزة الرقابية فإن الميل نحو تأسيس شركات قوية قادرة على التصدي لتقلبات النظام الرأسمالي، داخل البلد الواحد وعلى المستوى العالمي، يظل قائماً من خلال الاستفادة من آليات الاندماج والاستحواذ. وقد ارتبطت موجات الاندماج في الغرب مع ازدياد حرية التجارة في الخدمات والانفتاح الاقتصادي عموماً مما شكَّل تحدياً للعديد من شركات التأمين.[8]

لفائدة القراء فإن شركات التأمين العامة تضم شركة التأمين الوطنية (تأسست سنة 1950 كشركة حكومية)، شركة إعادة التأمين العراقية (تأسست سنة 1960 كشركة مختلطة) وشركة التأمين العراقية (تأسست

[8] تاريخ التكتلات الاقتصادية والمالية يمتد لأكثر من قرن خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. لمتابعة الجوانب المختلفة لموجات الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين راجع:
M&A in insurance: start of a new wave?, *sigma* No 3/2015, Zurich: Swiss Re.

سنة 1959 كشركة خاصة وخضعت للتأميم سنة 1964). ولكل شركة نظامها الداخلي.

الضوابط القانونية لاندماج شركات التأمين

ترد القواعد الضابطة لاندماج شركات التأمين في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 تحت الباب الخامس، تحويل الوثائق وتملك واندماج وتصفية المؤمنين، في الفصل الثالث: اندماج المؤمنين. تتناول المادة 50 اندماج المؤمنين كما يلي:

أولا- يجوز اندماج مؤمن أو معيد تأمين في مؤمن أو معيد تأمين اخر بما في ذلك المؤمنين او معيدي التأمين المملوكين للدولة.
ثانيا- على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض.
ثالثا- يدقق رئيس الديوان التقارير والبيانات والوثائق المقدمة، وله الموافقة على الاندماج أو رفضه بقرار مسبب.
رابعا- اذا وافق رئيس الديوان على طلب الاندماج فينشر أعلانا على نفقات طالبي الاندماج في صحيفة يومية واسعة الانتشار في العراق لمدة (5) خمسة أيام متتالية، ولكل ذي مصلحة التظلم من القرار خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ اخر نشر لإعلان الموافقة على الاندماج.

خامسا- يبت رئيس الديوان في التظلمات المقدمة وفقا لأحكام البند (رابعا) من هذه المادة خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة تقديمها، ولكل ذي مصلحة الاعتراض على القرار الصادر نتيجة التظلم أمام محكمة البداءة المختصة خلال (7) سبعة أيام من تاريخ التبلغ به.

ويرد في الباب الرابع، رقابة رئيس الديوان على المؤمنين، في المادة-47- الإجراءات التي يستطيع رئيس الديوان اتخاذها في حالات محددة وهي:

أ- تخلف المؤمن او عجزه عن الوفاء بالتزاماته أو احتمال تخلفه او عجزه عن ذلك او عدم قدرته على الاستمرار بأعماله.
ب- ارتكاب المؤمن مخالفة لأحكام هذا القانون أو الانظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه.
ج- عدم اتخاذ المؤمن الاجراءات اللازمة لإعادة التأمين على المخاطر التي يتحملها او عدم كفايتها.
د- اذا خالف المؤمن برنامج العمل الذي قدمه للديوان وحصل على الاجازة بموجبه.
هـ- اذا زادت مجموع خسائر المؤمن على خمسين بالمئة من رأسماله المدفوع.
و- توقف المؤمن عن أعماله مدة لا تقل عن سنة دون سبب مبرر أو مشروع.

عندها يستطيع رئيس الديوان اتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق المؤمن المخالف ومنها البند ثانياً–ح: "دمج المؤمن في مؤمن اخر بموافقة المؤمن الذي سيدمج معه."

البند الأول يُشرّع **جواز اندماج مؤمن أو معيد تأمين في مؤمن أو معيد تأمين آخر بما في ذلك المؤمنين او معيدي التأمين المملوكين للدولة** (التأكيد من عندي). اي أن الأساس القانوني لمشروع الوزارة جاهز، لكن هذا لا يعفي الوزارة من عرض الدافع أو الدوافع لمشروعها.

إذا ما تحقق مشروع الدمج بين شركات التأمين العامة فإنه سيعتمد على أحكام هذا القانون. وقد اقتبستها بالكامل لفائدة القراء. سينتظر المرء بكثير من الاهتمام التعرف على موقف ديوان التامين من هذا المشروع للتثبت إن كان جهازاً تابعاً وخاضعاً لوزارة المالية أم إنه يتمتع بالاستقلالية (كما هو مُعرّف في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية) في اتخاذ قرارته.

بعض تداعيات الاندماج

على المستوى النظري يمكن الإشارة إلى بعض أوجه التآزر synergies الاستراتيجية المترتبة على الاندماج. وهذ تتمثل بالوفورات الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق بفضل الاندماج. فيما يلي سنستعرض ما نراه مفيداً لأغراض هذه الورقة.

خلق شركة تأمين "عملاقة." مع دمج شركتي التأمين العامتين ستتشكل شركة تأمين، تعتبر في السياق العراقي الحالي، شركة عملاقة من حيث حجم رأس المال والاستثمارات ودخل أقساط التأمين المكتتبة وعدد الموظفين العاملين فيها، تجعلها في وضع تنافسي قوي في مواجهة شركات التأمين الخاصة.

بفضل القوة المالية للشركة الجديدة فإنها تستطيع أن تستغني عن شراء إعادة التأمين الاتفاقي من شركة إعادة التأمين العراقية، إذ أن حجم أعمالها سيكون مصدر جذب لاهتمام معيدي التأمين في العالم. إحدى النتائج السلبية لهذا الوضع هو خسارة الإعادة العراقية لأعمال الشركتين (إن قررت الشركة الجديدة إهمالها)، أي ان حجم الاعمال المتبقية لدى الإعادة العراقية سينحصر بأعمال شركات التأمين الخاصة، وهو حجم صغير لا يجذب اهتماماً من معيدي التأمين المحترفين. وبالتالي سيضعف مكانة الإعادة العراقية وعندها سيتمهد السبيل لتصفيتها أو دمجها مع الشركتين.

الإشكالية هنا هي أن الشركة المدمجة تستطيع، نظرياً، توفير حماية إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري لشركات التأمين الخاصة إلا أن تضارباً في المصالح سينشأ من خلال تنافس الشركة المدمجة وشركات التأمين الخاصة على أعمال التأمين المباشر. هذه قضية تحتاج إلى عناية خاصة. وما مراجعة تجربة الدمج في مصر من قبل أصحابها، بعد عقد، إلا دليلاً على **أهمية التفكير بما سينشأ عن دمج يتأسس**

لاعتبارات إيديولوجية غير قائمة على أسس اقتصادية لها علاقة بتطوير السوق الوطني المتكامل للتأمين.

ميزة أخرى للاندماج هي **تعظيم القوة الشرائية تجاه المُجهزين**، ونعني بهذا تعزيز القدرة التفاوضية للشركة الجديدة مع مجهزي إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري. وسيكون هذا تطوراً مهماً لأنه يوفر الفرصة ليس فقط للاستغناء عن خدمات شركة إعادة التأمين العراقية بل التخلص مما يراه البعض العبء الذي تمثله محافظ معظم شركات التأمين الخاصة على الاتفاقيات الحالية التي تديرها الإعادة العراقية (الشك بأن شركات التأمين الخاصة تنتقي ما تسنده من أعمال للإعادة العراقية).

تعظيم الإيرادات (دخل أقساط التأمين). توسيع محفظة تأمين فروع معينة، فربما يكون لدى شركة التأمين الوطنية استراتيجية لتعظيم محفظة التأمين على الحياة (بدأت تمارسها أواخر ثمانينيات القرن الماضي)، وهي المحفظة الرائدة في أعمال شركة التأمين العراقية ولأسباب تاريخية تعود إلى تخصصها الأساسي في مجال التأمين على الحياة (1964–1988).

باندماجها (استحواذها) على شركة التأمين العراقية تصبح شركة التأمين الوطنية (وهي الشركة الأكبر) قادرة على توسيع قنوات توزيع منتجات التأمين، والتوجه نحو السيطرة على سوق التأمين، وبالتالي المحافظة على حجم الأرباح والتوسع فيه. وقد يكون أحد نتائج هذا الوضع إضعاف مكانة شركات التأمين الخاصة وشلّ قدرتها على التنافس.

الاقتصاد في التكاليف. ويتحقق هذا كنتيجة لوفورات الحجم، من خلال تقليص عدد العاملين والتخلص من الازدواجية في إشغال الوظائف. المشكلة هنا هي أن الموظف الحكومي العامل في شركات التأمين العامة لا يخضع للفصل او الاستغناء عن الخدمات، إلا في حالات يحددها القانون. ربما تستطيع إدارة الشركة الجديدة المنبثقة عن الدمج تشجيع التقاعد المبكر، أو التشجيع على استقالة موظفيها للتحول إلى العمل في الشركات الخاصة، وهو توجّه ضعيف لأن موظف الشركة العامة، بفضل نظام الحوافز، يتمتع بمكافآت ليست متوفرة في الشركات الخاصة.[9] لكننا نلاحظ أن المتقاعدين عن العمل في شركات التأمين العامة يميلون إلى الاستمرار في العمل لدى شركات التأمين الخاصة.

ويمكن أن يتخذ الاقتصاد في التكلفة شكل التخلص من التسهيلات الفائضة من خلال الاستخدام المشترك للمدخلات، كاستخدام الخبرات الفنية والإدارية، والتقنيات وقوائم المستهلكين (طالبي التأمين المرتقبين أو المؤمن لهم). وكذلك توزيع المصاريف التشغيلية الثابتة (تكاليف الإنتاج) على قاعدة أكبر من المستهلكين (طالبي التأمين وحملة وثائق التأمين)

[9] قد تكون هذه فرصة للتخلص من التخمة في الاستخدام نتيجة لسياسات المحاصصة وإعادة المفصولين إلى وظائفهم (البطالة المقنعة). أنظر: مصباح كمال،" آثار إعادة المفصول السياسي إلى وظيفته في شركات التأمين،" **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2013/03/reinstatement-of-politically-dismissed.html

ويُفتـرض أن الاقتصـاد فـي التكـاليف وتعزيـز الوضـع التنافسـي، فـي الظـاهر، سـيقترن، كمـا ينبغـي، بتحسـين جـودة المنـتج التـأميني والخـدمات المرافقـة لـه سـواء بتحسـين مسـتوى الأداء وكفـاءة ومـؤهلات العـاملين الفنيـة واللغوية أو إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة.

هل هناك ضرورة للاندماج في الوقت الحاضر

فـي غيـاب الشـفافية وعـدم معرفـة الدافع/الـدوافع وراء مشـروع وزارة الماليـة، مـن رأينـا ان الانـدماج بـين شـركات التـأمين العامـة لـيس مطلوبـاً فـي الوقـت الحاضـر. فهـذه الشـركات لا تعـاني مـن مصـاعب ماليـة وإداريـة وفنيـة وقـدرة علـى التنـافس مـع بعضـها ومـع شـركات التـأمين الخاصـة. لنتـذكر ان اللجـوء إلـى آليـة الانـدماج قـد تفرضـه المشـكلات الماليـة وغيرهـا التـي تواجههـا الشـركات وهـي ممـا لا تعـاني منهـا شـركات التـأمين العراقيـة العامة.

لـو كـان واضـحاً وبمـا لا يقبـل الشـك أن مشـروع الـدمج يـراد منـه خلـق كيـان تـأميني وطنـي قـوي لمواجهـة منافسـة أجنبيـة يـراد إدخالهـا إلـى سـوق التـأمين العراقـي، مـع انفـراج الوضـع الأمنـي وبـدء الانتعـاش الاقتصـادي، فإنـه فـي هـذه الحالـة يسـتحق التأمـل. لكننـا نعـرف بـأن مستشـاري الحكومـة، فـي الـداخل والخـارج، يؤكـدون باسـتمرار علـى تقلـيص دور القطـاع العـام فـي الاقتصاد.

ومن رأينا ان مشروع الدمج الذي يجري الإعداد له قد يؤدي، في ظل البنية الحالية لسوق التأمين العراقي، إلى تقويض التنافس القائم وربما إلى تحكُّم الشركة الجديدة في فرض الأسعار والشروط، وهو ليس في صالح طالبي التأمين. وإزاء هذا الوضع قد تلجأ شركات التأمين الصغيرة إلى منافسة سعرية غير مقيدة، للحفاظ على حجم أعمالها. وهذا من شأنه أن يخلق فوضى في الأسعار قد يؤدي في النهاية، بالنسبة لبعض شركات التأمين الخاصة التي تمارس مثل هذه المنافسة، إلى إفلاسها عندما ترد عليها المطالبات الكبيرة بالتعويض دون أن تكون لديها القدرة المالية، الخاصة بها وتلك التي قد توفرها حماية إعادة التأمين (وقد تكون غير موجودة أصلاً)، لتسديد أقيامها.

نأمل أن تكون وزارة المالية وديوان التأمين العراقي وشركات التأمين العامة مدركة للمعايير/الأهداف الموضوعية لعملية الاندماج بعيداً عن أية دعاوى آيديولوجية. ونرى أن بعض هذه المعايير/الأهداف، وضمن شروط سوق التأمين العراقي في الوقت الحاضر، هي:

المحافظة على الوضع التنافسي، وتجنب الآثار السلبية على شركات التأمين الخاصة (وهي شركات عراقية وطنية)، واستنباط وسائل حمايتها من المنافسة القوية المحتملة للشركة المؤسسة نتيجة للدمج.

تحقيق نقلة نوعية لرفع مستوى الأداء من خلال تحسين جودة المنتج التأميني، تحسين مستوى الخدمات التأمينية، رفع كفاءة العاملين في

شـركات التـأمين، بنـاء الكـوادر، زيـادة الإنتـاج، إدخـال التكنولوجيـا المتقدمـة في أداء العمل وفي الإنتاج.

الكشـف عـن مبـررات الـدمج، واتسـاقه مـع معطيـات سـوق التـأمين العراقـي، ومدى مساهمته في تعزيز سوق وطني اتحادي متكامل.

فـي تاريخهـا الـذي يمتـد لمـا يزيـد عـن نصـف قـرن عملـت شـركات التـأمين العامـة علـى خدمـة الاقتصـاد العراقـي، وبـدرجات متفاوتـة، ضـمن الإطـار العـام للتحـولات الاقتصـادية والسياسـية التـي كانـت خـارج إرادتهـا. لـم تشـكل هـذه الشـركات فـي يـومٍ مـا عبئـاً علـى خزينـة الدولـة بـل علـى العكـس كانـت توفر إيراداً للخزينة من خلال الضرائب والرسوم.

أملـي أن تسـاهم هـذه الورقـة فـي إثـارة نقـاش عـام مفتـوح، بـين ممارسـي التـأمين والمهتمـين بقطـاع التـأمين، بشـأن مصـائر شـركات التـأمين العامـة، والكشف عن ما يخطط لها.

21 شباط/فبراير 2016

تعليقات وردود على مقال مصباح كمال: مشروع دمج شركات التأمين العامة

نشرت هذه التعليقات سنة 2016 في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

مصباح كمال: مشروع دمج شركات التأمين العامة – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)
https://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments

التعليقات التالية وردودي عليها مصنفة حسب تاريخ نشرها في موقع الشبكة. ورد تعليق الزميل محمد الكبيسي كرسالة إيميل.

مصطفى [نوري]:

at 11:56 2016/02/23

الاخ الصديق مصباح كمال المحترم

تحية وتقدير

أود التعقيب على مقالتك بما يخدم ويزيد من تبادل المعلومات حول سوق التأمين العراقي ويفتح باب النقاش الهادف البناء.

بلـغ عديـد شـركات التـأمين المجـازة فـي العـراق ٣٤ شـركة بضـمنها شـركات التـأمين الحكوميـة الثلاثـة وهـو عـدد كبيـر نسـبيا فـي سـوق يعـاني اصـلا مـن الركـود، الترهـل، غيـاب الاسـاليب الحديثـة فـي الاكتتـاب والتعـويض والتراجـع الملحـوظ فـي الاقسـاط (تشـير الإحصـائيات الـى انخفـاض حـاد بمحـافظ التـأمين الهندسـي والبحـري) ناهيـك عـن قلتهـا مقارنـة بالأسـواق المجـاورة، اضـافة الـى صـغر حجـم رؤوس الامـوال لأغلـب هـذه الشـركات (حسـب الإحصـائيات فـإن اعلـى راس مـال مسـجل هـو ٣٠ مليـار دينـار عراقـي اي ما يقارب الـ٢٦مليون دولار)

ان المهـتم بقطـاع التـأمين والمتتبـع لخطابـات رجـالات الدولـة العراقيـة يجـد تناسـيا لهـذا القطـاع وانكـارا لتاريخـه منشـغلين بالـدعوة لإصـلاح المنظومـة المصرفية. بل ان البعض يذهب لإنكار وجود قطاع تامين في العراق!

اظـن ان الوقـت قـد حـان للـدفع بعجلـة الاصـلاح نحـو هـذا القطـاع الاقتصـادي والحيـوي لأخـذ دوره فـي عمليـة بنـاء البلـد واسـتعادة السـوق العراقـي لمكانتـه المتميـزة والتـي تتطلـب اصـلاح قـانون التـأمين رقـم ١٠ لسـنة ٢٠٠٥ واعـادة النظـر بـأداء شـركة الاعـادة العراقيـة بصـفتها المركـز لتجميع الاقساط بعد المؤمنين.

تحياتي

مصطفى

ياسر عسكر:

at 13:16 2016/02/23

إن عملية الدمج المزمع إجراءها بين التأمين الوطنية والعراقية، قد تندرج مما يسمى بحزمة الاصلاحات التي اطلقتها الحكومة في محاولة منها لإصلاح الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق. عدة وزارات تم دمجها لتقليص النفقات وإعادة هيكلتها بصورة حرفية، لكن الذي حدث هو مجرد إلغاء وجود الوزارة مع الابقاء على جميع كوادرها الوظيفية بكامل رواتبهم التي يتقاضونها. وهذا يعني عدم وجود تغيير من الناحية المالية أو الوظيفية. فعملية الدمج هنا ستخلق ترهلاً بالأداء الوظيفي نتيجة زيادة عدد العاملين في كل قسم من أقسام التأمين، أي زيادة في الكم وليس في النوع.

ان عملية الدمج تحدث بين الشركات في محاولة منها لزيادة حصة سيطرتها على السوق، أو عند دخولها الى سوق جديدة. إذاً ما هي الفائدة المتوخاة من دمج شركتين تملكان حصة الأسد من سوق التأمين العراقية وبلا منافس حقيقي، إلا إذا كانت هناك نيّه لعرضها للاستثمار الاجنبي!

برأيي، أن تعود التأمين العراقية الى سابق عملها في التأمين على الحياة والتأمين الصحي مع تفعيل تطبيق نظام التأمين الصحي العام والذي هو

ضـرورة للمـواطن، سـيما ونحـن نجـد وزارة الصـحة العراقيـة الحاليـة قـد بـدأت العمل بنظام استيفاء أجور العلاج والفحص في المستشفيات الحكومية.

رد مصباح كمال على تعليق السيدين مصطفى نوري وياسر عسكر:
at 10:59 2016/02/24

عزيزي السيد مصطفى، عزيزي السيد ياسر

أشكركما على تعليقكما وسأكتفي ببعض التعليقات السريعة.

جـاء فـي التعليـق إشـارة إلـى بعـض مكـامن الخلـل فـي قطـاع التـأمين العراقـي، وقـد يكـون مـن المفيـد اختصـارها بغيـاب الرؤيـة (خطـة) لمـا يـراد لهـذا القطـاع سـواء مـن قبـل الحكومـة أو مؤسسـات القطـاع ذاتهـا. تـرى لمـاذا التـرخيص لهـذا العـدد الكبيـر مـن شـركات التـأمين؟ ولمـاذا لا يجـري الاهتمام بشركة إعادة التأمين العراقية، ودراسة سبل النهوض بها؟

منـذ أن نشـرت مقـالتي ورد إلـى علمـي أن الـدمج ينحصـر بشـركة التـأمين الوطنيـة وشـركة التـأمين العراقيـة. لكننـا حتـى الآن لا نعـرف مـا هـي الدوافع وراء مشروع الدمج.

هنـاك اهتمـام ملحـوظ بالقطـاع المصـرفي ربمـا سـببه الانبهـار بالسياسـات النقديـة وكأنهـا هـي الموجـه لمصـائر الاقتصـاد العراقـي ولـيس الإنتـاج

المـادي. وقـد يكـون سـبب الاهتمـام المفـرط هـو الفسـاد المـالي الـذي يجـري الحـديث عنـه دون انقطـاع ووسـيلته، مـن بـين وسـائل أخـرى، بعـض المصارف العراقية.

اسـتعادة تخصـص شـركة التـأمين العراقيـة فـي تأمينـات الحيـاة مضـافاً إليهـا التأمين الصحي مسألة تستحق الدراسة.

مـع الشـكر علـى مسـاهمتكما وقـد يتـوفر لنـا الظـرف للكتابـة مجـدداً فـي القضايا التي قمتما بإثارتها.

محمد الكبيسي

مصباح كمال:
at 19:07 2016/02/25

بعـد أن نشـرت مقـالتي وردتنـي بعـض التعليقـات فـي رسـائل شخصـية وكـان مـن بينهـا التعليـق أدنـاه مـن زميلـي وصـديقي محمد الكبيسـي الـذي عمـل لفتـرة طويلـة فـي شـركة التـأمين العراقيـة، وخاصـة فـي الفتـرة التـي كانـت فيهـا الشـركة متخصصـة بأعمـال التـأمين علـى الحيـاة. أنقـل هـذا التعليـق للقـراء لأنـه يضـم أفكـاراً مهمـة، تصـب فـي صـلب عمليـة الـدمج وآثارهـا، تسـتحق الوقـوف عنـدها مـن قبـل دعـاة الـدمج. وقـد وضـع لهـا الكبيسـي عنـوان

"تساؤلات وملاحظات حول مشروع الدمج" لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية، انقلها كما يلي:

"1- كيف سيتم التعامل مع التزامات الشركتين تجاه حمله الوثائق ومع طبيعة الاخطار المكتتب بها (انسجامها أو عدم انسجامها مع السياسة العامة لكل شركة).

2- موضوع المطالبات بالتعويض والإيفاء بها!

3- إن كان هدف الدمج هو إيجاد كيانات رصينة مالياً وفنياً، فالشركتان هما أصلا قوية وهي المسيطرة على السوق. (ما زالت الأعمال الحكومية هي الغالبة في إنتاج الشركتين العامتين).

4- موضوع الكوادر وهل تتوفر ضمانات كافية لبقاء الكوادر ذات الخبرة في الشركة الجديدة أم أن عوامل أخرى ستلعب دورها في توزيعهم فيفيض الكفء إلى دوائر أخرى ويبقى ذوو الخبرة المتواضعة.

5- فقدان أو قل اضعاف التنافس في السوق.

6- السيطرة على السوق على حساب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

7- الشركات الخاصة هي من يحتاج الدمج لتواضع مواردها المالية والبشرية وبالتالي حصتها من السوق وليس الشركات العريقة.

8- حصص الشركات المدمجة من برنامج إعادة التأمين الذي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية، ومدى تأثيرات عمليه الدمج عليها (هل ستقوي أم تضعف قدرة السوق على الاستيعاب).

9- هل في السوق، اليوم، اختصاصيون قادرين على مراقبة وإنجاح العملية خصوصاً اننا نسمع دوماً الشكوى من النقص في الكوادر، بالنظر لكونها أول عملية دمج بعد ما يزيد على أربعة عقود تقريباً على تأميم شركات التأمين الخاصة العراقية والأجنبية سنة 1964. وهل هناك توجه للاستفادة من تجربة نقل المحافظ التأمينية التي تمت في حينها؟

10- التقشف او الترشيق او تقليل النفقات لتعظيم الموارد باعتقادي ثقافة وسلوك ونهج وحكمة في وضع القرش في محله وليس مجرد خطة توضع على الورق وتنفذ بقدرة قادر!

11- كيف سيتم معالجة الاحتياطيات العامة والفنية وما اليها؟"

بعد استلام تعليقات أخرى ربما يستطيع أصحاب الشأن، في وزارة المالية ومؤسسات التأمين وغيرها، الإجابة على ما أثاره الكبيسي، وقبله الزميلان مصطفى (؟ هناك أكثر من مصطفى يكتب تعليقات في الشبكة) وياسر عسكر في هذا الموقع؛ وكذلك الإجابة على اسئلة أخرى من نمط الأسباب الداعية لدمج الشركتين (توسيع السوق من خلال ضم عملاء الشركة موضوع الدمج، توفير كلفة الحصول على التقنيات المتقدمة، تقليص كلفة الإنتاج (تخفيض كلفة الوحدة المنتجة)، آثار الدمج على حالة التنافس في سوق التأمين وإمكانيات ظهور وتعزيز احتكار القلة، كيف ستتصرف شركات التأمين الخاصة، احتفاظات الشركة الناشئة عن الاندماج في فروع التأمين المختلفة ... الخ.

سحر الحمداني:

at 23:23 2016/03/11

شكرًا اخي مصباح على اتاحة الفرصة لنا متابعة احوال التأمين في العراق رغما اننا غادرناه منذ زمن، هناك رابطة جميله تربطنا بهذا القطاع وتجعلنا نتمنى له التطور المستمر لان العمل في التأمين له خصوصيته ويسكننا.

شكرًا للأستاذ محمد الكبيسي على النقاط المهمة لموضوع الدمج.

مشكله الاقتصاد العراقي عموما منذ تأسيس الدولة هو التخبط والقرارات غير المدروسة كالخطابات الحماسية التي لا تقدم شيئا واعتقد أن موضوع الدمج عامة جاء تنفيذا لشروط البنك الدولي وبتقليل الكادر الوظيفي المترهل. وهنا على ديوان التأمين، الذي هو ادرى بطبيعته عمل التأمين وآليات الدمج التي أشار لها الاستاذ محمد، ان يقدم رأيه بما يخدم هذا القطاع المهم في الاقتصاد.

الخطوة التالية المتوقعة هي الخصخصة التي يبشر بها السيد العبادي بعد مؤتمر دافوس والتي لا أتمنى ان تطال هذا القطاع المبني بخبرات كبيره طيلة سنوات. وهنا أودّ ان أشير الى تجرب' شركة إعادة التأمين السويسرية التي تدربت بها عام ١٩٨٣حيث وجدت قسما من موظفيها يمتلكون اسهما فيها وكانت سعادتهم كبيره عند مناقشه التقرير السنوي

وإعــلان الأربــاح حيــث يشــعرون انهــم ســاهموا بتحقيقهــا بعملهــم الــدؤوب ويقطفون ثمار هذا العمل.

قـد يمكـن الاسـتفادة مـن تجربـة هـذه الشـركة العريقـة وان لا تبتلـع شـركات التأمين العراقية من قبل شركات اجنبيه.

رد مصباح كمال

at 22:22 2016/03/12

سيدتي العزيزة سحر حمداني

أشــكرك علــى تعليقــك الــذي يضــم مجموعــة مــن الأفكــار بحاجــة إلــى معالجات من قبل الآخرين، وأكتفي بالملاحظات التالية:

1- متابعة أحوال التأمين

إن محــاولتي فــي متابعــة أحــوال التــأمين فــي العــراق ينبــع مــن مــا اســميتِه بالرابطــة الجميلــة التــي تجمعنــا بقطــاع التــأمين. فــرغم تشــتت العديــد منــا خـارج الـوطن، ومنـذ عقـود، فإننـا نشـكل مـع الـزميلات والـزملاء العـاملين فـي القطــاع "مجتمعــاً" تأمينيــاً، ونتــابع بعــض قضــايا القطــاع قــدر المســتطاع، أحياناً من باب الحنين وأحياناً من باب المشاركة في الهم.

2- أسئلة الدمج التي أثارها الأستاذ محمد الكبيسي

القضايا التي أثارها الأستاذ محمد الكبيسي تستحق اهتماماً خاصاً من دعاة الدمج لأنها تصب في صلب عملية الدمج وليس مجرد مناقشة القبول به أو رفضه. أقول هذا لأننا لم نقرأ تفاصيل مشروع الدمج، أو ورقة موقف من الشركتين حول موضوع الدمج (دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية)، أو ورقة من الهيئات الاستشارية العاملة لدى الحكومة.

3- هل هناك موقف لديوان التأمين من مشروع الدمج؟
حسب المعلومات المتوفرة، ليس معروفاً إن قام ديوان التأمين بدراسات عن أحوال سوق التأمين، واكتفى منذ تأسيسه بإصدار عدد من التعليمات بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وكذلك إصدار بعض الرسائل. ربما لا يكون دعوتك لقيام ديوان التأمين بإبداء الرأي في مشروع الدمج بعيداً عن مهام الديوان فالمادة 6 من قانون 2005 قد يوفر الإطار المناسب، ولفائدة القراء اقتبسه بالكامل:

"يهدف الديوان الى تنظيم قطاع التأمين والاشراف عليه بما يكفل تطويره وتامين سوق مفتوح وشفاف وامن ماليا، وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الاشخاص والممتلكات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني ولتجميع المدخرات الوطنية وتنميتها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية، وله في سبيل ذلك القيام بالمهام الاتية:

أولاً- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين ومراقبة الملاءة المالية للمؤمنين لتوفير غطاء تأميني كاف لحماية هذه الحقوق.

ثانيا- رفع اداء المؤمنين وكفاءتهم والزامهم بقواعد ممارسة المهنة وآدابها لزيادة قدرتهم على تقديم خدمات أفضل للمواطنين المستفيدين من التأمين.

ثالثا- توفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أعمال التأمين بما في ذلك تأسيس معهد لهذه الغاية.
رابعا- تنمية الوعي التأميني واعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأعمال التامين ونشرها.

خامسا- توثيق روابط التعاون والتكامل مع جهات تنظيم قطاع التامين على المستويين العربي والعالمي.

سادسا- أي مهام اخرى تتعلق بقطاع التأمين يقترحها رئيس الديوان ويوافق عليها الوزير لتنظيم سوق التامين."

وللعلم فإن جمعية التأمين العراقية، التي تضم شركات التأمين العامة والخاصة، هي الأخرى لم تصدر دراسة أو ورقة موقف بشأن الدمج.

4- إن كل ما يتعلق بالقطاع العام في العراق، وتاريخه يرجع إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة، أصبح موضوعاً سهلاً للعنة والتبخيس بشكل عام ودون دراسة النماذج "الناجحة" منها والعمل على تطويرها. ربما لم يفكر دعاة الدمج بتداعياته السلبية على المنافسة بين العام والخاص من شركات التأمين.

إن إشارتك لقناعة رئيس الوزراء الحالي بالخصخصة ودور البنك الدولي بحاجة إلى من يقوم بتوثيقها ودراستها فيما يخص شركات التأمين العامة رغم أنني قد حاولت الاقتراب من بعض جوانب الموضوع في مقالات منشورة.

5- تمليك الأسهم للعاملين

دعوتك إلى الاستفادة من تجربة شركة إعادة التأمين السويسرية فيما يخص تمليك أسهم الشركة للموظفين تستحق التأمل، وتحتاج إلى استنباط الآليات المناسبة لتمويل شراء أسهم الشركة الخاضعة للخصخصة، علماً بأن شركات التأمين العامة في العراق هي شركات تمويل ذاتي وتوزع نسبة من الأرباح المتحققة على العاملين بعد تسديد مستحقات ضريبة الدخل والرسوم وغيرها.

نعرف بأن هناك سيولة نقدية تبدو عالية في الاستثمار في تأسيس شركات تأمين جديدة على المستوى الاتحادي ومستوى إقليم كردستان العراق (رأس المال المقرر من قبل ديوان التأمين حالياً هو 15 مليار دينار). يعني هذا، ودون إثارة التساؤل عن مصادر السيولة، أن رأس المال الوطني قادر على شراء حصص لو تم خصخصة شركات التأمين العامة. وبالطبع يلعب التشريع المناسب دوره في منع ما أسميتِه في تعليقك بابتلاع شركات التأمين العراقية من قبل شركات أجنبية.

6- تنظيم المنافسة في سوق التأمين العراقي

هنـاك قضـايا ذات طبيعـة إشـكالية تتجـاوز أوضـاع شـركات التـأمين العامـة وتنظـيم المنافسـة فـي سـوق التـأمين العراقـي لأنهـا تـدخل فـي بـاب التوجـه الاقتصـادي للحكومـة. وحتـى فيمـا يخـص شـركات التـأمين العامـة نسـمع، ولكـن دون معرفـة كاملـة بالتفاصـيل، أن هنـاك توجهـاً لكـبح المنافسـة بـين شـركات التـأمين علـى أعمـال التـأمين الخاصـة بشـركات جولـة التـراخيص النفطيـة. وهـذا التوجـه، كغيـره، لـم يخضـع إلـى دراسـة أو هكـذا نظـن إذ أننـا لـم نقـرأ مـا يفيـد ذلـك. نأمـل أن يظهـر هـذا الموضـوع إلـى العلـن للكشـف عن مدى تعارضه مع متطلبات المنافسة بين الشركات.

7- ليس هناك عصا سحرية لحل المسالة الاقتصادية

يطـول الحـديث عـن هـذه الأمـور وأكتفـي بـالقول إن مشـاكل قطـاع التـأمين العراقـي هـي انعكـاس لالتبـاس السياسـة الاقتصـادية وبـالأحرى غيابهـا لأنـه يبـدو أن مـن كـان قائمـاً علـى إدارة الاقتصـاد لـم يكـن أهـلاً لـه ولـذلك صـار الاسـتنجاد الآن بـالتكنوقراط كحـل سـحري للمعضـلة الاقتصـادية والسياسـية والإداريـة والمحاصصـة الطائفيـة والإثنيـة مثلمـا كانـت دعـوات الخصخصـة والسـوق الحـر. إن ترديـد أطروحـة "اليـد الخفيـة" لا يحـل المسـألة الاقتصادية مثلما الاستماتة في الدفاع عن القطاع العام.

مع خالص التقدير.

وميض الجراح:

at 15:41 2016/03/13

الأخ كمال المحترم

بصفتي مديرا لإحدى شركات التأمين الخاصة سوف لن اتطرق لما يخص شركات التأمين العامة سواء كان يخص موضوع الاندماج أو مستوى الأداء لتلك الشركات ومحاولتهم تحسين أدائهم عن طريق حصر أو إلغاء المنافسة بدلا من رفع المستوى الفني والتسويقي لموظفيهم. أما فيما يخص شركات التأمين الخاصة فمعظمهم لم يتمكن لحد الآن من رفع رأسمالهم إلى الحد المنصوص عليه بتعليمات ديوان التأمين. كذلك نلاحظ نقص الخبرة لدى كوادر معظم شركات التأمين الخاصة واقتصار الكفاءة على شخص أو شخصين في كل شركة. وعليه، فإن المنطق والجدوى الفنية والاقتصادية تفرض على هذه الشركات الاندماج بين كل شركتين أو أكثر لغرض زيادة رأس المال وتعبئة المراكز الفنية والمالية والادارية فيها.

ختاما أناشد ديوان التأمين مراعاة وتطبيق أول أهداف تأسيسه وهو "تطوير وتامين سوق مفتوح وشفاف وامن ماليا."

مع التقدير والاعتزاز بهذا الملتقى.

وميض الجراح

رد مصباح كمال

at 22:30 2016/03/13

عزيزي السيد وميض الجراح

أشكرك على تعليقك. وبدوري سأعلق على موضوعين استقيتهما منك.

1- امتنعتَ عن التطرق لما له علاقة بشركات التأمين العامة واكتفيتَ بتضمين تعليقك هنا بدعوة إلى رفع المستوى الفني والتسويقي لهذه الشركات. هذه الدعوة لم تلقَ ما تستحقها من دراسة من قبل الشركات العامة ذاتها. وحسب ما يتوفر من معلومات، وهي قليلة وناقصة، فإن رفع المستوى الفني اقتصر على مشاركة العاملين في دورات تدريبية لدى جمعية التأمين العراقية، وابتعاث عدد من العاملين في إحدى شركات التأمين العامة للدراسة في جامعات بريطانية. ولا أدري مدى الفائدة الآنية لمثل هذه السياسة. في حين أن التشجيع على الدراسة، في العراق، للحصول على زمالة معهد التأمين القانوني في لندن، أو حتى في البحرين، تجلب معها فوائد مهنية جمّة. يبدو لي أن التاريخ الثرّ للتدريب التأميني في العراق في الماضي غائب عن الأذهان في الوقت الحاضر. لعل شركات التأمين العامة تأخذ على عاتقها توضيح سياستها في المجالين الذين ذكرتهما: رفع المستوى الفني والتسويقي.

2- يبدو أن ديوان التأمين ما زال لطيفاً ومرناً في تطبيق التعليمات الخاصة برفع رأسمال شركات التأمين الخاصة. الغريب أن شركات

التـأمين المسـجلة والمرخصـة حـديثاً لهـا القـدرة علـى تلبيـة تعليمـات رأس المـال (15 مليـار دينـار) فـي حـين أن الشـركات الأقـدم لا تسـتطيع ذلـك. لماذا؟

أتفـق معـك علـى أن "المنطـق والجـدوى الفنيـة والاقتصـادية تفـرض علـى هـذه الشـركات الانـدماج بـين كـل شـركتين أو أكثـر لغـرض زيـادة رأس المـال وتعبئـة المراكـز الفنيـة والماليـة والاداريـة فيهـا." إن كانـت الرغبـة فـي الانـدماج ليسـت متـوفرة لـدى شـركات التـأمين الخاصـة ألـيس مـن المفتـرض أن يـدفع ديـوان التـأمين بهـذا الاتجـاه؟ ولـم لـم ينشـر الـديوان ورقـة موقـف تجـاه موضـوع الانـدماج؟ إن كانـت المـوارد البحثيـة ضـعيفة فـي الـديوان ألـيس بإمكانـه الاسـتعانة بأكـاديميين متخصصـين؟ وهنـا أيضـاً، لعـل ديـوان التأمين يتولى الرد على هذا الموضوع.

آمـل أن تتـوفر لـك فرصـة التوسـع فـي الكتابـة عـن القضـايا الإشـكالية فـي سوق التأمين العراقي.

عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة

نشرت هذه المقالة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ومجلة التأمين العراقي

http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

http://misbahkamal.blogspot.co.uk/

(1)

نشرتُ في شباط 2016 مقالاً بعنوان "مشروع دمج شركات التأمين العامة" من باب التعليق على حديث دائر بين عدد قليل من المهتمين بترويج المشروع. وكنت أتمنى أن يحظى الموضوع بمناقشة لكن شيئاً من ذلك، كالعادة، لم يحصل. وفي أوائل تشرين الأول زودني زميلي المحامي منذر الأسود بصورة من مقال في الصفحة الاقتصادية لجريدة الصباح (العدد 3787 بتاريخ 2016/10/4)، ذُكر فيه، اعتماداً على مصدر في ديوان التأمين، البدء بالإجراءات القانونية للاندماج. وجاء في المقال إن هذا الإعلان يأتي "بعد دراسات مستفيضة" أظهرت الحاجة "إلى اندماج شركتين [التأمين الوطنية والتأمين العراقية] تعدان أكبر شركات التأمين في البلد ... لا سيما أن مقومات وشروط الاندماج متوفرة خصوصاً أن الشركتين تمتلكان ملاءة مالية عالية، ما سيوسع الإمكانات التأمينية للشركة الجديدة بعد اندماجهما."

لـن أتوقـف كثيـراً عنـد محتويـات هـذا المقـال الصـحفي وأكتفـي بـالقول إن الإشـارة إلـى "دراسـات مستفيضـة" ربمـا تقـع فـي خانـة المبالغـات، مـن مروجـي الـدمج أو مـن المحـرر الصـحفي، فحسـب علمـي ليسـت هنـاك دراسـة جـادة، مخطوطـة أو منشـورة، عـن الـدمج. وكـذا الأمـر بالنسـبة لـدعوى تـوفُّر "مقومـات وشـروط الانـدماج" فالقـارئ لا يعـرف مـا هـي هـذه المقومات والشروط.

هنـاك عيـب أساسـي فـي الإعـلان عـن الإجـراءات فهـذه تفتقـر إلـى مسـوّغ قـانوني خاصـة وأن مجلـس إدارة الشـركتين، كمـا يبـدو، لـم يُقْـدِما علـى اتخـاذ قـرار للبـدء بالـدمج. وكمـا كتبـتُ فـي مقـالتي "مشـروع دمـج شـركات التـأمين العامـة" فـإن "تحقيـق الانـدماج يتطلـب قـراراً مـن مجلـس إدارة كـل شـركة بحـل الشـركة للتمهيـد لتأسـيس الشـركة الجديـدة. وفـي الوقـت الحاضـر لـيس معروفـاً إن كانـت الـوزارة [وزارة الماليـة] (أو الشـركة الراغبـة فـي الانـدماج) سـتقوم بتكليـف جهـة مهنيـة مسـتقلة للتقيـيم المـالي للشـركات موضـوع الـدمج، أو أن ديـوان التـأمين سيشـترط علـى الشـركات الراغبـة بالانـدماج تقـديم مثـل هـذا التقيـيم المسـتقل (البنـد ثانيـاً مـن المـادة 50 مـن قـانون تنظـيم أعمـال التـأمين لسـنة 2005 يكتفـي بـالقول إن "علـى المـؤمنين الـراغبين بالانـدماج تقـديم طلـب للـديوان مرفـق بـه كافـة التقـارير والبيانـات اللازمـة التـي يحـددها رئـيس الـديوان بتعليمـات يصـدرها لهـذا الغـرض." ربمـا تشـمل "التقـارير والبيانـات اللازمـة" كـل مـا يتعلـق بـذمم الشـركات موضـوع الـدمج وغيرهـا مـن قضـايا قـد تكـون مسـتترة؛ لكـن الـديوان، حتـى كتابـة هـذه الورقـة، لـم يصـدر تعليمات خاصة بدمج الشركات."

وإذا كان ذلك صحيحاً فإن الإجراءات المعلنة هي عن عملية "استحواذ" وليس عملية "دمج". ولو كانت هناك "دراسات مستفيضة" فإنها كانت ستشير إلى خيارات أخرى ومنها العودة إلى تخصص الشركتين العامتين، وكذلك ترويج الدمج بين شركات التأمين الخاصة لتكوين شركات قوية مالياً، أو هذا ما يفترض بمثل هذه الدراسات.

(2)

وقد ورد إلى علمي أن لشركة التأمين العراقية موقفاً قانونياً رصيناً مناقضاً لما أعلنه ديوان التأمين بشأن البدء بإجراءات الدمج، وأن للتأمين العراقية مشروعها الخاص باستعادة تخصصها السابق في التأمين على الحياة (الذي توقف بقوة القانون عام 1988). وعلمت أيضاً أن مجلس إدارة التأمين العراقية قد تبنّى قراراً بشأن التخصص (الخبر بحاجة إلى تأكيد) وأنه وجَّه كتاباً إلى وزارة المالية يفند فيه إعلان الدمج. وإذا كان مشروع التخصص صحيحاً فإنه يجب أن يكون قائماً على دراسة ويتم تحقيقه خلال إطار زمني مناسب.

وأرى أن يدرس موضوع استعادة تخصص الشركة في ضوء محافظ التأمين الحالية التي تتعامل معها التأمين العراقية وسبل التصرف بها، ومصير هذه المحافظ، والمحافظة على حقوق المؤمن لهم، وحقيقة أن الطلب الفردي على تأمينات الحياة ضعيف في الوقت الحاضر، وضرورة استنباط منتجات جديدة مرتبطة بالتأمين على الحياة والتوسع

بالمنتجات القائمة ومنها الحوادث الشخصية والتأمين الصحي، وتحليل التحولات في التركيب السكاني ومدى تأثيرها على الطلب على التأمين على منتجات التأمين على الحياة، والدخل الفردي الفائض والمتوفر للإنفاق على الحماية التأمينية، والموقف الشعبي من التأمين، وغيرها. بعبارة أخرى، يجب إخضاع موضوع التخصص إلى دراسة موضوعية مستقلة وليس الاكتفاء بمجرد الرد الآني ضد مروجي الدمج.

(3)

إن الكشف عن مبررات الدمج، واتساقه مع معطيات سوق التأمين العراقي، ومدى مساهمته في تعزيز سوق وطني اتحادي متكامل قضية يجب أن لا تخضع للهوى أو مجرد تحقيق مكاسب آنية. ولكي لا أثقل على القارئ أكتفي بإثارة جملة من التساؤلات الانتقائية حول مشروع الدمج.

علينا أولاً إثارة سؤال جوهري: هل هناك ضرورة اقتصادية أو قانونية لدمج الشركتين؟ ترى هل أن شركات التأمين العامة فاشلة اقتصادياً ضمن السياق العراقي، وهي المصنفة قانوناً كشركات تمويل ذاتي؟ هي لم تُثقل خزينة الدولة بدفع رواتب موظفيها لا بالعكس هي التي تمول الخزينة بجزء من أرباحها إضافة إلى الضرائب والرسوم المختلفة.

وهل أن وجودها يتعارض مع القوانين القائمة المنظمة لعمل الشركات العامة؟

هل أن مشروع الدمج يتساوق مع التوجه الاقتصادي المعلن لحكومات ما بعد 2003، وبغض النظر عن موقفنا الشخصي من هذه التوجه، لتعظيم فرص المنافسة؟ أليس من شأن خلق كيان تأميني عام جديد هو تعزيزٌ لوضعها شبه الاحتكاري في عرض التأمين؟

هل جرى التفكير مما يجرّه تكوين شركة تأمين عملاقة، ضمن السياق العراقي، على أوضاع شركات التأمين الصغيرة؟ مثل هذه الشركة العملاقة من حيث حجم رأس المال والاستثمارات ودخل أقساط التأمين المكتتبة وعدد الموظفين العاملين فيها، تجعلها في وضع تنافسي قوي في مواجهة شركات التأمين الخاصة (وهي شركات عراقية وطنية) تؤثر على وجود الأخيرة.

وقد أشرنا في مقالة سابقة لنا "ان مشروع الدمج الذي يجري الإعداد له قد يؤدي، في ظل البنية الحالية لسوق التأمين العراقي، إلى تقويض التنافس القائم وربما إلى تحكُّم الشركة الجديدة في فرض الأسعار والشروط، وهو ليس في صالح طالبي التأمين. وإزاء هذا الوضع قد تلجأ شركات التأمين الصغيرة إلى منافسة سعرية غير مقيدة، للحفاظ على حجم أعمالها. وهذا من شأنه أن يخلق فوضى في الأسعار قد يؤدي في النهاية، بالنسبة لبعض شركات التأمين الخاصة التي تمارس مثل هذه المنافسة، إلى إفلاسها عندما ترد عليها المطالبات الكبيرة بالتعويض دون أن تكون لديها القدرة المالية، الخاصة بها وتلك التي قد توفرها حماية

إعـادة التـأمين (وقـد تكـون هـذه الحمايـة غيـر موجـودة أصـلاً)، لتسـديد أقيامها.

هـل تمـت دراسـة المُعطيـات الخاصـة بالشـركتين مـن حيـث مصـادر الإنتـاج، وإمكانيـة تحـول المـؤمن لهـم الحـاليين والمـرتقبين إلـى شـركات تـأمين أخـرى، وكذلك مصائر العاملين والعاملات في الشركتين؟

هـل أن مروجـي مشـروع الـدمج معنيـون بالـدمج، بـالمعنى القـانوني لـه وكمـا هـو مقـرر فـي قـانون تنظـيم أعمـال التـأمين لسـنة 2005 (راجـع ملحـق هـذه المقالـة)، أم انهـم يبغـون الاسـتحواذ takeover؟ وإذا كـان الاسـتحواذ هـو الهـدف لِـمَ لَـمْ يفكـر مروجـو الـدمج بالاسـتحواذ علـى شـركة تـأمين أخـرى غيـر التأمين العراقية؟

هـل تـمَّ الاسـتئناس بـرأي شـركة إعـادة التـأمين العراقيـة؟ وهـل تمَّـت دراسـة الآثـار التـي سـتترتب علـى الـدمج وتأثيرهـا علـى مسـتقبل الإعـادة العراقيـة؟ وبهـذا الشـأن كتبـت فـي مقـالتي أنـه "بفضـل القـوة الماليـة للشـركة الجديـدة فإنهـا تسـتطيع أن تسـتغني عـن شـراء إعـادة التـأمين الاتفـاقي مـن شـركة إعـادة التـأمين العراقيـة، إذ أن حجـم أعمالهـا سـيكون مصـدر جـذب لاهتمـام معيـدي التـأمين فـي العـالم. إحـدى النتـائج السـلبية لهـذا الوضـع هـو خسـارة الإعـادة العراقيـة لأعمـال الشـركتين (إن قـررت الشـركة الجديـدة إهمالهـا)، أي أن حجـم الاعمـال المتبقيـة لـدى الإعـادة العراقيـة سينحصـر بأعمـال شـركات التـأمين الخاصـة، وهـو حجـم صـغير لا يجـذب اهتمامـاً مـن معيـدي

التـأمين المحتـرفين. وبالتـالي سيضـعف مكانـة الإعـادة العراقيـة وعنـدها سيتمهد السبيل لتصفيتها أو دمجها مع الشركتين."

(4)

نُقل إلـيَّ أن شـركة التـأمين العراقيـة لـم توافـق علـى الـدمج مـع شـركة التـأمين الوطنيـة، وقـدَّمت تظلمـاً إلـى رئاسـة ديـوان التـأمين بهـذا الشـأن، وفـي الوقـت ذاتـه أوصـى مجلـس إدارتهـا بـالرجوع إلـى تخصصـها فـي تأمينـات الحيـاة. ولـيس معروفـاً الإجـراء الـذي قـام بـه ديـوان التـأمين أو زارة الماليـة سـوى مـا نقـل عـن تشـكيل لجنـة موسـعة تضـم ممثلـين عـن شـركة إعـادة التـأمين العراقيـة وشـركة التـأمين الوطنيـة وشـركة التـأمين العراقيـة وديـوان التـأمين ووزارة المالية.

لا أدري بـأي صـفة سيشـترك مـدير عـام التـأمين الوطنيـة أصـالة، وهـو فـي ذات الوقـت رئـيس الـديوان وكالـة، فـي اللجنـة الموسـعة التـي ستشـكلها وزارة الماليـة فـي ضـوء التضـارب الفاضـح فـي إشـغاله لمـوقعين لا يمكـن الجمـع بينهمـا (إذ أن لـه مصـلحة فـي الـدمج ولـيس صـحيحاً أن يكـون المـرء قاضـياً وجـلاداً فـي نفـس الوقـت). مـن رأي أن لا يُـدعى الـديوان للمشـاركة فـي هـذه اللجنـة، حتـى عنـد تـوفر النيـة الحسـنة، إلا بصـفة مراقـب لتجنـب إشـكالية التضـارب خاصـة وأن مشـروع الـدمج يجـب أن تتقـدم بـه إحـدى الشـركتين أولاً بعـد صـدور قـرار مـن مجلـس إدارتهمـا بشـأنه. وعلـى أي حـال، فـإن مشـاركة التـأمين العراقيـة فـي اللجنـة سـيوفر لهـا فرصـة دحـض مـا تقـدم بـه

رئيس الديوان وكالة وفي ذات الوقت ربما يوفر فرصة إعادة عرض مشروعها للتخصص في تأمينات الحياة.

إن الجيل العامل حالياً في قطاع التأمين لا يضم رجالات للتأمين يتمتعون بالخبرة المعمقة في قضايا تنظيم قطاع التأمين ومنها عمليات الدمج. عرف القطاع الدمج في الفترة التي أعقبت تأميم شركات التأمين (تموز 1964) إذ تم دمج الشركات، بقرارات فوقية، في أربعة كيانات هي: شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية (وكانت تضم شركة الاعتماد للتأمين، وشركة الرشيد للتأمين)، شركة بغداد للتأمين (وكانت تضم شركة التأمين التجاري العراقي)، وشركة الرافدين للتأمين (وكانت تضم شركة دجلة للتأمين). من المعاصرين للدمج في الستينيات، المراقبين والمنتقدين له أيضاً، هناك الأستاذ عبد الباقي رضا (بغداد) والأستاذ المحامي بهاء بهيج شكري (عمّان)، وكلاهما كانا يشغلان مواقع قيادية في شركات التأمين آنذاك. ولنا أن نضيف لهما زميلنا منعم الخفاجي رغم أنه لم يشغل موقعاً قيادياً في ذلك الوقت. ترى هل فكَّر القائمون بتشكيل اللجنة الموسعة ضمُّ مثل هؤلاء إلى عضوية اللجنة؟ وإن تعذَّر ذلك، لأسباب شخصية وغيرها، أليس من المناسب أن تضم اللجنة أستاذاً جامعياً له دراية بأعمال الدمج شرط أن يكون محايداً ولا يحمل أفكار مسبقة لصالح المؤيدين أو المعارضين لمشروع الدمج. الصوت المستقل في هذه اللجنة سيكون للصالح العام.

آمل أن تحتل المصالح العامة وما هو مشترك بين الشركات العامة والخاصة مكانتها في مداولات اللجنة الموسعة.

7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016

ملحق: الضوابط القانونية لاندماج شركات التأمين

ترد القواعد الضابطة لاندماج شركات التأمين في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 تحت الباب الخامس، تحويل الوثائق وتملك واندماج وتصفية المؤمنين، في الفصل الثالث: اندماج المؤمنين. تتناول المادة 50 اندماج المؤمنين كما يلي:

أولا- يجوز اندماج مؤمن أو معيد تأمين في مؤمن أو معيد تأمين اخر بما في ذلك المؤمنين او معيدي التأمين المملوكين للدولة.
ثانيا- على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض.
ثالثا- يدقق رئيس الديوان التقارير والبيانات والوثائق المقدمة، وله الموافقة على الاندماج أو رفضه بقرار مسبب.
رابعا- إذا وافق رئيس الديوان على طلب الاندماج فينشر أعلانا على نفقات طالبي الاندماج في صحيفة يومية واسعة الانتشار في العراق لمدة (5) خمسة أيام متتالية، ولكل ذي مصلحة التظلم من القرار خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ اخر نشر لإعلان الموافقة على الاندماج.

خامسا- يبت رئيس الديوان في التظلمات المقدمة وفقا لأحكام البند (رابعا) من هذه المادة خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة تقديمها، ولكل ذي مصلحة الاعتراض على القرار الصادر نتيجة التظلم أمام محكمة البداءة المختصة خلال (7) سبعة أيام من تاريخ التبلغ به.

ويرد في الباب الرابع، رقابة رئيس الديوان على المؤمنين، في المادة- 47- الإجراءات التي يستطيع رئيس الديوان اتخاذها في حالات محددة وهي:

أ- تخلف المؤمن او عجزه عن الوفاء بالتزاماته أو احتمال تخلفه او عجزه عن ذلك او عدم قدرته على الاستمرار بأعماله.
ب- ارتكاب المؤمن مخالفة لأحكام هذا القانون أو الانظمة أو التعليمات الصادرة بموجبه.
ج- عدم اتخاذ المؤمن الاجراءات اللازمة لإعادة التأمين على المخاطر التي يتحملها او عدم كفايتها.
د- إذا خالف المؤمن برنامج العمل الذي قدمه للديوان وحصل على الاجازة بموجبه.
هـ- إذا زادت مجموع خسائر المؤمن على خمسين بالمئة من رأسماله المدفوع.
و- توقف المؤمن عن أعماله مدة لا تقل عن سنة دون سبب مبرر أو مشروع.

عندها يستطيع رئيس الديوان اتخاذ ما يلزم من إجراءات بحق المؤمن المخالف ومنها البند ثانياً–ح: "دمج المؤمن في مؤمن اخر بموافقة المؤمن الذي سيدمج معه.

البند الأول يشرع جواز اندماج مؤمن أو معيد تأمين في مؤمن أو معيد تأمين آخر بما في ذلك المؤمنين او معيدي التأمين المملوكين للدولة (التأكيد من عندي). اي أن الأساس القانوني لمشروع الوزارة جاهز، لكن هذا لا يعفي الوزارة من عرض الدافع أو الدوافع لمشروعها.

إذا ما تحقق مشروع الدمج بين شركات التأمين العامة فإنه سيعتمد على أحكام هذا القانون. وقد اقتبستها بالكامل لفائدة القراء. سينتظر المرء بكثير من الاهتمام التعرّف على موقف ديوان التامين من هذا المشروع للتثبت إن كان جهازاً تابعاً وخاضعاً لوزارة المالية أم إنه يتمتع بالاستقلالية (كما هو مُعرّف في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية) في اتخاذ قرارته.

19 تشرين الثاني 2016

قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون

نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

نشر أيضاً في المواقع التالية:

https://www.academia.edu/32184847/Merger_of_NIC_IIC_-_lack_of_proper_procedures_and_adherence_to_law
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2017/04/merger-of-national-insurance-co-iraq.html

مقدمة

ورد إلى علمنا مؤخراً أن قراراً وزارياً صدر بتاريخ 22 آذار 2017 من وزارة المالية (لم نستطع الحصول على نص القرار وهو ليس منشوراً في موقع الوزارة أو مواقع شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) بدمج الشركتين، وتعيين الآنسة هيفاء شمعون عيسى، مدير عاماً وكالةً للشركتين (كانت تشغل موقع مدير عام وكالةً لشركة التأمين العراقية)،

وتعيّـين السـيد صـادق عبـد الـرحمن الخالـدي رئيسـاً وكالـةً لـديوان التـأمين العراقي (وكان يشغل موقع مدير عام شركة التأمين الوطنية).

لـم نتعـرف حتـى الآن علـى أسـباب دمـج هـاتين الشـركتين العـامتين، وهمـا شـركتان ناجحتـان بالمقـاييس العراقيـة السـائدة إذ أنهمـا تحققـان أرباحـاً يـوزع قسـم منهـا علـى المـوظفين ويغـذي القسـم الآخـر منهـا خزينـة الدولـة بالضـرائب والرسـوم التـي تـدفعها الشـركتان. ربمـا يضـمُّ القـرار الـوزاري الأسـباب الموجبـة للـدمج، وهـو مـا سـنتعرف عليـه متـى مـا تـوفر نـص القرار، وعندها يمكن إبداء الرأي بالقيمة الاقتصادية للدمج.

لا نهـدف مـن هـذه الورقـة المـوجزة مناقشـة مبـررات الـدمج، وضـرورتها مـن عـدمها، فقـد كـان لنـا موقـف مـن موضـوع الـدمج كشـفنا عنـه فـي مقـالتين سـابقتين.[1] مـا يعنينـا هنـا هـو مـا يبـدو عـدم الاهتمـام بـالإجراءات السـليمة لإدارة عملية الدمج، وما يبدو أنه عدم التزام بالأحكام القانونية.

[1] مصباح كمال، "عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/
مصباح كمال، "مشروع دمج شركات التأمين العامة،" **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/02/proposed-merger-of-state-owned.html
نشرت أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/

أهمية الإجراءات السليمة

قرار الدمج يذكّرنا بقرار تأميم شركات ووكالات التأمين سنة 1964 الذي لم يتأسس على دراسة موضوعية لواقع قطاع التأمين في العراق، واكتفى باستلهام أفكار عامة ("الاشتراكية الرشيدة") لإدارة الاقتصاد من منظور ناقص وتقليد لتجربة مصر في هذا المجال. مثلما يذكرنا بالقرارات التي كان يتخذها مجلس قيادة الثورة وتلك التي كان يتخذها "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث.

العقلية لم تتغير منذ ذلك الوقت فهي ذاتها التي استخدمت في قرار الدمج هذه السنة. وهي عقلية غير ديمقراطية لا تعتمد النقاش المفتوح وتكتفي بالعمل خلف الكواليس. ليس أصعب على الناس تجاهل أفكارهم بدعوى الاختصاص وامتلاك أصحاب القرار للحقيقة فهو استهانة بعقول الغير وما يمكن أن يقدموه من أجل الصالح العام.

حسب علمنا، لم تنشر أياً من الشركتين مقالات ودراسات عن موضوع دمج الشركات.

إن قراراً خطيراً كهذا، يمسُّ مصالح العاملات والعاملين في الشركتين ويؤثر على بنية سوق التأمين العراقي، كان يجب أن يُطرح للنقاش على الأقل داخل شركتي التأمين. وكان من المناسب تقديم ورقة موقف position paper تجاهه من قبل الداعين للدمج ليكون موضوعاً لتبادل الآراء قبل الإقدام على اتخاذ القرار، هذا إن كان متعذراً عليهم

تقديم ورقة تشاور consultation paper كما هو معهود في الممارسات الديمقراطية. إن كانت الإجراءات الديمقراطية بعيدة عن تفكير أصحاب القرار كان الأولى، على الأقل، الالتزام بأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10). وهو ما اقتبسناه في مقالة سابقة ومن المفيد استعادتها لأغراض المقالة الحالية:

الضوابط القانونية لاندماج شركات التأمين

ترد القواعد الضابطة لاندماج شركات التأمين في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 تحت الباب الخامس، تحويل الوثائق وتملك واندماج وتصفية المؤمنين، في الفصل الثالث: اندماج المؤمنين. تتناول المادة 50 اندماج المؤمنين كما يلي:

"أولا- يجوز اندماج مؤمن أو معيد تأمين في مؤمن أو معيد تأمين اخر بما في ذلك المؤمنين او معيدي التأمين المملوكين للدولة.

ثانيا- على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض.

ثالثا- يدقق رئيس الديوان التقارير والبيانات والوثائق المقدمة، وله الموافقة على الاندماج أو رفضه بقرار مسبب.

رابعا- إذا وافق رئيس الديوان على طلب الاندماج فينشر أعلانا على نفقات طالبي الاندماج في صحيفة يومية واسعة الانتشار في العراق لمدة (5) خمسة أيام متتالية، ولكل ذي مصلحة التظلم من القرار خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ اخر نشر لإعلان الموافقة على الاندماج.

خامسا- يبت رئيس الديوان في التظلمات المقدمة وفقا لأحكام البند (رابعا) من هذه المادة خلال (30) ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة تقديمها، ولكل ذي مصلحة الاعتراض على القرار الصادر نتيجة التظلم أمام محكمة البداءة المختصة خلال (7) سبعة أيام من تاريخ التبلغ به."

البند الأول يُشرّع جواز اندماج مؤمن أو معيد تأمين في مؤمن أو معيد تأمين اخر بما في ذلك المؤمنين او معيدي التأمين المملوكين للدولة (التأكيد من عندي). أي أن الأساس القانوني لمشروع الوزارة جاهز، لكن هذا لا يعفي الوزارة من عرض الدافع أو الدوافع لمشروعها المستمدة، ربما، من مجلس أدارة شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية.

ترى هل تمَّ الالتزام بهذه الأحكام؟ هل أن شركتي التأمين قامتا بـ "تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض." للسير بعملية الدمج؟

المصادرة على المطلوب

لقد كانت موافقة رئيس الديوان وكالةً على الدمج، قبل صدور قرار وزارة المالية بدمج الشركتين، مصادرة على المطلوب، فقد أعلن عن إجراءات الدمج في تشرين الأول 2016، كما جاء في مقال في الصفحة الاقتصادية لجريدة الصباح (العدد 3787 بتاريخ 2016/10/4)،[2] ذُكر فيه، اعتماداً على مصدرٍ في ديوان التأمين، البدء بالإجراءات القانونية للاندماج.

إضافة إلى ذلك فإن موقف شركة التأمين العراقية، عند صدور الإعلان في جريدة الصباح كان يقوم على تفنيد ورفض الدمج والتظلم لدى وزارة المالية بهذا الشأن، وتوصية مجلس إدارتها بتقديم مشروعها الخاص باستعادة تخصصها السابق في التأمين على الحياة (الذي توقف بقوة القانون عام 1988).

هناك كما يبدو عيب أساسي في القرار الوزاري لأنه يفتقر إلى مسوّغ قانوني واضح خاصة وأن مجلس إدارة الشركتين، حسب علمنا، لم يُقْدِما على اتخاذ قرار للبدء بالدمج – وهو ما ينصُّ عليه قانون تنظيم أعمال التأمين. وكما كتبتُ في مقالتي السابقة "مشروع دمج شركات التأمين العامة" فإن "تحقيق الاندماج يتطلب قراراً من مجلس إدارة كل شركة بحل الشركة للتمهيد لتأسيس الشركة الجديدة. وفي الوقت الحاضر ليس

[2] وقبل ذلك وبتاريخ 18 أيلول 2016 نشرت جريدة **الصباح** الإعلان التالي: "وزارة المالية/ديوان التأمين، إعلان. استناداً إلى المادة (50) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وبناء على قرار السيد رئيس ديوان التأمين بالموافقة على طلب اندماج شركة التأمين العراقية العامة بشركة التأمين الوطنية ولكل ذي مصلحة التظلم من القرار خلال (30) يوماً من تاريخ آخر نشر في الصحيفة بالموافقة على الاندماج." **وقتها لم تكن الشركة العراقية للتأمين قد تقدمت بأي طلب للاندماج مع شركة التأمين الوطنية!**

معروفـاً إن كانـت الـوزارة [وزارة الماليـة] (أو الشـركة الراغبـة فـي الانـدماج) سـتقوم بتكليـف جهـة مهنيـة مسـتقلة للتقيـيم المـالي للشـركات موضـوع الـدمج، أو أن ديـوان التـأمين سيشـترط علـى الشـركات الراغبـة بالانـدماج تقـديم مثـل هذا التقييم المستقل.

كلمة أخيرة

مـن المعـروف إن عـدم الالتـزام بـالإجراءات القانونيـة الصـحيحة يعتبـر عيبـاً، ويـوفر الفرصـة للمحـاكم لـرد الـدعاوى. ونحـن هنـا لسـنا فـي مواجهـة قضـية قانونيـة صـرفة معروضـة علـى المحـاكم بقـدر مـا نـودُّ أن نشـير إلـى مـا يبـدو حتـى الآن، فـي غيـاب المعلومـات الدقيقـة والكاملـة والوثـائق ذات العلاقـة، أنـه عـدم التـزامٍ بأحكـام قـانون تنظـيم أعمـال التـأمين لسـنة 2005 دونكـم الإجراءات السليمة المعهودة في أسواق التأمين المتقدمة.

1 آذار 2017

هيفاء شمعون عيسى: شجون تأمينية عراقية

الزميل مصباح كمال هو الأكثر غزارة في الكتابة عن قضايا التأمين العراقي. والعديد منا مدينون له لتنويرنا عن جوانب من تاريخ التأمين في العراق ورجالات وسيدات التأمين، وكذلك إثارته للإشكاليات التي تختفي وراء "برامج" الحكومة الخاصة بقطاع التأمين وتقديمه لبعض الحلول. كل هذا وهو يعيش في المهجر منذ سبعينيات القرن الماضي.

أقول هذا بعد الاطلاع على مقالة له بعنوان "التأمين في بيان للمكتب الإعلامي لوزارة المالية،" المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.[1] رغم مرور أكثر من سنتين على نشر هذه المقالة فإن مقالته تحتفظ بدرجة من الراهنية وذلك لأن قطاع التأمين العراقي يكاد أن يكون مراوحاً في مكانه. وعدا ذلك فإن النقد الوارد فيها يتطابق مع ما كنت أفكر فيه واكتب عنه أحياناً فيما يخص عدم الاهتمام الرسمي والتهميش الكامل لقطاع التأمين من قبل وزارة المالية بالذات رغم كل ما قدمناه من افكار ومقترحات لاستعادة نشاط التأمين في العراق إلى ما كان عليه قبل غزو العراق للكويت سنة 1990، وتعريف المواطن العراقي بأهمية

[1] مصباح كمال، "التأمين في بيان للمكتب الإعلامي لوزارة المالية،" المنشور في **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2020/12/16/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d9%84%d9%84%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9/

التـأمين فـي حياتـه اليوميـة. وهـو مـا اعتبـره أنـه يقـع ضـمن واجباتنـا الروتينيـة اليوميـة بالعمـل فـي حـين أن بيـان وزارة الماليـة صـاغها علـى أنهـا انجازات (الاعجاب بالنفس لا اكثر).

لقـد أثـارت مقالـة زميلنـا شـجوناً ظلـت تـراود أذهاننـا حـول سبب/أسـباب اسـتمرارية فشـل القطـاع فـي تحقيـق نقلـة نوعيـة وكميـة منـذ عـام 2005. وبـودي هنـا أن اسـتعيد بعـض الأفكـار التـي كنـا ولا نـزال نتحـدث عنهـا كالآتي:

1- لغـرض اسـتعادة نشـاط السـوق مـن الضـروري العمـل علـى تفعيـل القـوانين والتعليمـات الصـادرة قبـل 2003 والتـي تضـمن حقـوق شـركات التـأمين المحليـة وتمـنح لهـا صـلاحيات الاكتتـاب بتـأمين كـل مشـاريع الدولـة او المشـاريع الخاصـة. ورغـم تقـديم اكثـر مـن 30 تعـديل لقـانون تنظـيم اعمـال التـأمين رقـم 10 لسـنة 2005 التـي تمـت دراسـتها ورفعهـا لغـرض التشـريع مـن اجـل الحفـاظ علـى حقـوق الشـركات المحليـة ومنـذ عـام 2017 ولكن ولحد الان لم يتم العمل على تعديل القانون.

2- تهيئـة الكـوادر الفنيـة المتخصصـة بمجـال التـأمين لرفـع كفـاءة ادائهـا وبالتـالي رفـع كفـاءة ادارة وعمـل شـركات التـأمين، وهـو مـا كنـا نسـعى للعمـل عليـه لكـن لـم تكـن هنـاك اسـتجابة حقيقيـة لهـذا الموضـوع واقتصـر الأمـر علـى تقـديم دورات تأهيليـة لمبـادئ التـأمين لمـوظفي الشـركات المحليـة العامـة والخاصـة. لكـن الكـوادر بحاجـة الـى معلومـات فنيـة واسـعة تمكـنهم

من مجاراة واقع التأمين العربي على الاقل مما يؤثر على رفع مستوى الاعمال واداء الشركات.

3- بالنسبة لهيكلة الشركات العامة والتي أعني بها هنا موضوع دمج شركات التأمين العامة المباشرة (وهي شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) فقد تم التوصل إلى الموافقات حول الموضوع من هيئة الرأي بوزارة المالية بعد تقديم الأوليات حول الجدوى الاقتصادية للدمج والمقدمة من جامعة بغداد تحديدا لغرض استحصال الموافقة من الامانة العامة لمجلس الوزراء. في ذلك الحين كان السيد مهدي العلاق هو المسؤول عن الملف، وهو الذي عطّل الموضوع ولم يرفعه لمجلس الوزراء والسبب؟ الله اعلم. في الواقع، إن السبب غير معلوم لحد الان. وبذلك اصبح الأمر (الهيكلة بمعنى الدمج) حالياً شبه مستحيل لوجود افراد وشخصيات معينة تسعى لإدارة شركات التأمين العامة من اجل مصالحها ومصالح الجهات المرتبطة بها.[2]

4- اما على مستوى شركات التأمين الخاصة فهناك أيضاً اعدادا من الشركات غير العاملة وغير المنتجة وغير المهنية اصلا، هدفها الأساس تحقيق الربح كأي شركة تجارية ودون ان تقدم شيئاً مفيداً للقطاع ولا حتى ان تسهم بتطويره. وهذا ما لمسته عن قرب من بعضهم المتخوف من الدخول في تأمين مشاريع معينة او تحمل مسؤوليات لتغطيات معينة

[2] بعد أن انتهيت من كتابة مقالي وردتني معلومات تفيد أن مشروع الدمج أصبح سارياً بعد حصول موافقة وزارة المالية الحالية عليه (رغم أن هناك موافقة سابقة لهيئة الرأي بالوزارة بعهدي)، وتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة. ونحن الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدمج.

كأنما اوجدوا الشركة للتباهي بأن لديهم مجموعة شركات ومؤسسات ومصارف، أي الترويج لصورة مضللة لأصحابها كمالكين لكيانات كبيرة متعددة النشاطات، أو احيانا استخدامها كقنوات لغسل الاموال.

هذا ما وددت التحدث عنه تعقيبا على انجازات وزارة المالية وديوان التأمين وشركات التأمين الحكومية التي تجعلني اشعر بالقلق والحسرة على هذا القطاع وتاريخه في بلدنا والذي هو جزء من الكل الحالي.

* مدير عام سابق لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية

30 أيار/مايو 2023

على الجنابي: ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟

نشرت هذه المقالة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
على الجنابي*: ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟ – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)
على-الجنابي-ماذا-لو-تم-اندماج-شركات-التأمين-الحكومية؟.pdf (iraqieconomists.net)

أود التنبيه إلى أن موضوع الدمج ينطوي على جوانب إيجابية وسلبية، وقد آثرت عدم التطرق للسلبيات وذلك لقناعتي أن إيجابيات الدمج التي أدرجها في هذا المقال المقتضب قد يجد له صدىً لدى أصحاب القرار وكذلك المهتمين بتطوير قطاع التأمين العراقي.

لا يخفى على المهتمين بشأن قطاع التأمين العراقي وعلى عملاء شركات التأمين الحكومية ان هناك منافسه شرسة بين الشركتين أدت الى انخفاض اسعار التأمين دون الحدود المقدرة للأخطار في سبيل الظفر بالاكتتاب. وفي واقع الحال فإن مآل هذه المنافسة هو انخفاض لإيرادات الدولة لاسيما ان ٦٠% من ارباح الشركتين تذهب الى خزينة الدولة.

لقد تبلورت فكرة دمج الشركتين في عام ٢٠١٨ وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد) لكن

الموضوع لم يرَ النور. لكن دعونا نرى ما هي الجوانب الايجابية فيما لو تم الاندماج بين الشركتين:

١-استقرار اسعار التأمينات مما يزيد من ايرادات الشركة الموحدة وبالتالي تعظيم ايرادات الخزينة المالية للدولة.
٢- تلاقح خبرات كوادر كلا الشركتين سيساعد على تطوير بيئة العمل وتقديم خدمة افضل للعملاء.
٣- سيؤسس الاندماج الى بناء شركة تأمين حكومية عملاقة قادرة على استيعاب الأخطار العالية ومن الممكن ان تكون برأس مال يتعدى الـ (١٠٠) مليار [دينار عراقي].
٤- سيساعد في وضع خطط استراتيجية مستقبلية من شأنها ان تعزز مفهوم التأمين بين جميع شرائح المجتمع.
٥- سهولة التعامل مع الدوائر والمؤسسات الحكومية وتبني مشاريع الدولة لتكون الساند الحقيقي في تلبية متطلبات توجهات الدولة.

ان تطور صناعة التأمين في بلدان العالم والبلدان المجاورة لم تنتقل عدواه الى بلدنا بسبب ما شهده العراق من حروب ودمار وحالة من عدم الاستقرار السياسي وفقدان البوصلة الاقتصادية بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي بالإضافة الى قلة التشريعات والقوانين الخاصة بالتأمين، حيث ادت كل تلك العوامل الى (قلة الوعي التأميني لدى الفرد العراقي)، وان التنافس الشرس بين جميع الشركات الحكومية والخاصة ادى الى انخفاض اسعار التأمين الى دون مستوياتها المعقولة والمعتمدة مما ادى الى تقديم خدمة ليست بالممتازة والمتمثلة بالتعويضات.

ومما تقدم اعلاه نتأمل من اصحاب القرار في الدولة العراقية ان يعاد النظر بهذا التوجه خدمة للصالح العام والاهتمام بقطاع التأمين والدفع باتجاه اعطاءه دور أكبر له للتقليل من الخسائر الاقتصادية للأفراد والشركات والمشاريع والمؤسسات، ومحاولة الحفاظ على أقساط التأمين في داخل سوق التأمين العراقي قدر الامكان منعاً لهروبها الى شركات تأمين خارجية من خلال تعديل بعض القوانين مستقبلاً.

31 أيار/مايو 2023

* مسؤول وحدة تأمين القروض في فرع الحياة/شركة التأمين الوطنية
خبير معتمد لدى ديوان التأمين العراقي

ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية

نشرت في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح-كمال-ملاحظات-نقدية-على-مشروع-دمج-شركة-التأمين-العراقية-وشركة-التأمين-الوطنية.pdf (iraqieconomists.net)
مصباح كمال *: ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)

نشر الزميل على الجنابي في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين مقالاً بعنوان "ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟"[1]

بدءاً أشكر الزميل علي الجنابي على كتابة مقاله إذ أن ما يكتب عن قضايا التأمين في العراق قليل ولم يحظَ موضوع الدمج، حسب علمي، باهتمام واسع في الوسط التأميني العراقي.[2] بودي هنا تقديم بعض الملاحظات النقدية حول النقاط الأساسية التي أوردها في مقاله.

[1] http://iraqieconomists.net/ar/2023/05/31/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a8%d9%8a-%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%84%d9%88-%d8%aa%d9%85-%d8%a7%d9%86%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/05/%

[2] بودي هنا أن أشير إلى تعليق للزميل وميض الجراح بتاريخ 13 آذار 2016 حول مسألة دمج شركات التأمين الخاصة إذ كتب أن "المنطق والجدوى الفنية والاقتصادية تفرض على هذه الشركات الاندماج

(1)

بين كل شركتين أو أكثر لغرض زيادة رأس المال وتعبئة المراكز الفنية والمالية والادارية فيها." نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments

وأشير أيضًا إلى مقال الزميلة هيفاء شمعون عيسى، "شجون تأمينية عراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
هيفاء شمعون عيسى*: شجون تأمينية عراقية – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)

يضم هذا المقال أحدث المعلومات عن دمج الشركتين إذ جاء فيه:

> بالنسبة لهيكلة الشركات العامة والتي أعني بها هنا موضوع دمج شركات التأمين العامة المباشرة (وهي شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) فقد تم التوصل إلى الموافقات حول الموضوع من هيئة الرأي بوزارة المالية بعد تقديم الأوليات حول الجدوى الاقتصادية للدمج والمقدمة من جامعة بغداد تحديدا لغرض استحصال الموافقة من الامانة العامة لمجلس الوزراء. في ذلك الحين كان السيد مهدي العلاق هو المسؤول عن الملف، وهو الذي عطّل الموضوع ولم يرفعه لمجلس الوزراء والسبب؟ الله اعلم. في الواقع، إن السبب غير معلوم لحد الان. وبذلك اصبح الأمر (الهيكلة بمعنى الدمج) حالياً شبه مستحيل لوجود افراد وشخصيات معينة تسعى لإدارة شركات التأمين العامة من اجل مصالحها ومصالح الجهات المرتبطة بها.

وفي هامش لهذه الفقرة أوردت الكاتبة الآتي:

> بعد أن انتهيت من كتابة مقالي وردتني معلومات تفيد أن مشروع الدمج أصبح سارياً بعد حصول موافقة وزارة المالية الحالية عليه (رغم أن هناك موافقة سابقة لهيئة الرأي بالوزارة بعهدي)، وتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة. ونحن الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدمج.

يقول الكاتب إن فكرة دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية تبلورت في عام 2018 "وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد) لكن الموضوع لم يرَ النور."

من باب التوثيق أود أن أشير إلى وجود مقدمات غير واضحة لإعادة هيكلة الشركات العامة قبل هذا التاريخ حاولت بيانها في مقال نشر سنة 2016.[3] وفي مقال آخر في نفس السنة بعنوان "عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة" كتبت الآتي في الهامش رقم 2:

[3] مصباح كمال، "مشروع دمج شركات التأمين العامة،" مجلة التأمين العراقي: مجلة التأمين العراقي Iraq Insurance Review: Proposed Merger of State-Owned Insurance Companies in Iraq (misbahkamal.blogspot.com)

ضمت الفقرات الأولى من المقال الآتي:

"وقد قرأنا عن موافقة مجلس الوزراء في تشرين الأول 2015 على دمج شركات وتقليص عدد شركات وزارة الصناعة والمعادن، من 76 إلى 32 شركة. وحسب التقارير الصحفية فقد انتهت الوزارة من عملية الدمج في أوائل شباط 2016. يشير هذا إلى أن عملية إعادة الهيكلة (بناء اقتصاد رأسمالي) قد بدأت.

وقد ورد لعلمي في الأيام القليلة الماضية أن وزير المالية وجه خطاباً إلى شركات التأمين العامة يطلب فيه إبداء وجهة نظر مجالس إدارات الشركات بمشروع الدمج. وذكر لي أن بعض رؤساء هذه المجالس هم من دعاة ومؤيدي الدمج. لكن المعلومات ليست متكاملة ودقيقة، ولذلك لن أعلق عليها قبل معرفة التفاصيل، واكتفي ببعض الملاحظات العامة عن الدمج بين الشركات لفتح باب للمناقشة.

ومن المناسب هنا التأكيد على أن خطاب الوزير إلى الشركات هو تصرف قانوني صحيح متبع في مختلف الاختصاصات القضائية في العالم، إذ أن تحقيق الاندماج يتطلب قراراً من مجلس إدارة كل شركة بحل الشركة للتمهيد لتأسيس الشركة الجديدة. وفي الوقت الحاضر ليس معروفاً إن كانت الوزارة (أو الشركة الراغبة في الاندماج) ستقوم بتكليف جهة مهنية مستقلة للتقييم المالي للشركات موضوع الدمج، أو أن ديوان التأمين سيشترط على الشركات الراغبة بالاندماج تقديم مثل هذا التقييم المستقل (البند ثانياً من المادة 50 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يكتفي بالقول إن "على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض." ربما تشمل "التقارير والبيانات اللازمة" كل ما يتعلق بذمم الشركات موضوع الدمج وغيرها من قضايا قد تكون مستترة؛ لكن الديوان، حتى كتابة هذه الورقة، لم يصدر تعليمات خاصة بدمج الشركات."

وقبل ذلك وبتاريخ 18 أيلول 2016 نشرت جريدة **الصباح** الإعلان التالي: "وزارة المالية/ديوان التأمين، إعلان. استناداً إلى المادة (50) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وبناء على قرار السيد رئيس ديوان التأمين بالموافقة على طلب اندماج شركة التأمين العراقية العامة بشركة التأمين الوطنية ولكل ذي مصلحة التظلم من القرار خلال (30) يوماً من تاريخ آخر نشر في الصحيفة بالموافقة على الاندماج."[4]

لا أذكر أنني قد قرأت مناقشة لما أوردته في هذين المقالين، ويبدو لي أن الزميل الجنابي لم يطلع عليها وقت كتابته لورقته.

آخر المعلومات المتوفرة لي أن مشروع دمج الشركتين قد عُرضت على هيئة الرأي في وزارة المالية، ويبدو أن الهيئة قد استحسنت المشروع بدعوى الحدّ من المنافسة الهادمة، واعتمادًا على دراسة قامت بها جامعة بغداد. لكن التفاصيل غير معروفة. ويظهر أن المشروع هو الآن في حوزة مجلس الوزراء، كما نقلنا عن الزميلة هيفاء شمعون عيسى.[5]

---

[4] مصباح كمال، "عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

[5] راجع الهامش رقم 2.

(2)

يؤكد الزميل الجنابي إتمام "دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد).

إن المعلومات المتوفرة لدي تشير إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل جامعة بغداد بقيت محصورة على التداول بين عدد قليل من الأشخاص والكيانات، ولم تنشر الصحافة العراقية ملخصًا للدراسة.[6] ولهذا ليس معروفًا ماهي الأسس والحجج التي أُعتمدت في دراسة الجدوى الاقتصادية.

في مقال نشرته سنة 2017 كتبت بعض الفقرات التي أراها مناسبة بهذا الشأن:

قرار الدمج يذكّرنا بقرار تأميم شركات ووكالات التأمين سنة 1964 الذي لم يتأسس على دراسة موضوعية لواقع قطاع التأمين في العراق، واكتفى باستلهام أفكار عامة ("الاشتراكية الرشيدة") لإدارة الاقتصاد من منظور ناقص وتقليد لتجربة مصر في هذا

[6] ليس معروفًا اسم الجهة الاستشارية في جامعة بغداد التي قامت بإعداد دراسة حول دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية. هناك دراسة أكاديمية لدمج الشركتين لكنني لا أظن بأنها المعنية في مقال الزميل الجنابي. راجع بهذا الشأن: شهد نصير سعدي وعلاء عبد الكريم البلداوي، "التوجهات المستقبلية لقطاع التأمين في دمج شركات التأمين العامة في العراق وأثره في جودة الخدمة التأمينية: دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة وشركة التأمين الوطنية،" **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 14، العدد 47 لسنة 2019.
https://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/425

المجال. مثلما يذكرنا بالقرارات التي كان يتخذها مجلس قيادة الثورة وتلك التي كان يتخذها "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث.

العقلية لم تتغير منذ ذلك الوقت فهي ذاتها التي استخدمت في قرار الدمج هذه السنة. وهي عقلية غير ديمقراطية لا تعتمد النقاش المفتوح وتكتفي بالعمل خلف الكواليس. ليس أصعب على الناس تجاهل أفكارهم بدعوى الاختصاص وامتلاك أصحاب القرار للحقيقة فهو استهانة بعقول الغير وما يمكن أن يقدموه من أجل الصالح العام.

حسب علمنا، لم تنشر أياً من الشركتين مقالات ودراسات عن موضوع دمج الشركات.

إن قراراً خطيراً كهذا، يمسُّ مصالح العاملات والعاملين في الشركتين ويؤثر على بنية سوق التأمين العراقي، كان يجب أن يُطرح للنقاش على الأقل داخل شركتي التأمين. وكان من المناسب تقديم ورقة موقف position paper تجاهه من قبل الداعين للدمج ليكون موضوعاً لتبادل الآراء قبل الإقدام على اتخاذ القرار، هذا إن كان متعذراً عليهم تقديم ورقة تشاور consultation paper كما هو معهود في الممارسات الديمقراطية. إن كانت الإجراءات الديمقراطية بعيدة عن تفكير

أصحاب القرار كان الأولى، على الأقل، الالتزام بأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10).[7]

(3)

بعد الفقرة الاستهلالية يذكر الزميل الجنابي:

ان هناك منافسه شرسة بين الشركتين أدت الى انخفاض اسعار التأمين دون الحدود المقدرة للأخطار في سبيل الظفر بالاكتتاب.

إن "المنافسة الشرسة" ليست مقصورة على شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية إذ أن هناك فوضى في المنافسة بين جميع شركات التأمين، العامة والخاصة، على حد سواء. صحيح أن الكاتب معني بأن "مآل هذه المنافسة هو انخفاض لإيرادات الدولة لاسيما ان 60% من ارباح الشركتين تذهب الى خزينة الدولة." ترى هل أن إلغاء المنافسة بين الشركتين، من خلال دمجهما، سيؤدي إلى ارتفاع في إيراداتهما؟ هذا سؤال يظل قائمًا وينتظر الحكم عليه لحين تحقق الدمج ودخول الشركة الموحدة في منافسة مع شركات التأمين الخاصة. مع هذا يمكن

[7] مصباح كمال، "قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/04/Merger-of-NIC-IIC-lack-of-proper-procedures.pdf

http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

القــول إن الــدمج مــن شــأنه تعزيــز القــدرات التنافســية للشــركة الموحــدة مستفيدة مـن وفـورات الحجـم economies of scale، وتركيـز الخبـرات المهنيـة، وتحسـين (جـودة) المنـتج التـأميني، ورفـع مسـتوى الخـدمات المقدمـة لجمهـور المـؤمن لهـم (سـرعة إصـدار وثيقـة التـأمين، تسـريع عمليـة تسـوية المطالبــات بــالتعويض ...)، واعتمــاد تكنولوجيــا المعلومــات فــي جميــع عملياتها.

(4)

يرى الزميل الجنابي جانبًا إيجابيًا آخرًا في دمج الشركتين إذ أن

> اســتقرار اســعار التأمينــات ممــا يزيــد مــن ايــرادات الشــركة الموحــدة وبالتالي تعظيم ايرادات الخزينة المالية للدولة.

لــيس هنــاك علاقــة ســببية واضــحة بــين دمــج الشــركتين واســتقرار أســعار التــأمين ذلــك لأن الــدمج يلغــي التنــافس بــين الشــركتين فقــط لكنــه لا يلغــي التنــافس بــين الشــركة الموحــدة وشــركات التــأمين الخاصــة. وحيــث أن أسـعار التـأمين ليسـت مقننـة، والنشـاط التـأميني لـيس محتكـراً مـن قبـل شـركة واحــدة monopoly أو مجموعــة مــن الشــركات oligopoly تتواطــأ فيمــا بينهـا علـى تحديـد الأسـعار فـإن الأسـعار تتحـدد بحـدة التنـافس بـين شـركات التأمين. وبالتالي فإن إيرادات الشركة الموحدة ستكون عرضة للتقلبات.

مــع هــذا فــإن الشــركة الموحــدة، بفضــل الوفــورات الماليــة المتــوفرة لــديها، قــد تســتطيع "فــرض" أســعارها فــي ســوق التــأمين مــن خــلال تخفــيض هــذه

الأسعار التي لا تستطيع شركات التأمين الخاصة، ومعظمها صغيرة، مجاراتها. وهكذا فإن الشركة الموحدة ستكون "القائد" لأسعار التأمين التي ستضطر شركات التأمين الأخرى الاكتتاب بموجبها والتنافس مع الشركة الموحدة ليس من خلال الأسعار بل جودة الخدمة التأمينية وميزات أخرى.

نستخلص من هذا العرض السريع أن سياسة فرض الأسعار في السوق التنافسي قد يحقق هدف "تعظيم ايرادات الخزينة المالية للدولة" لكن هذا الهدف مرهون بتقلبات الوضع التنافسي لسوق التأمين واستجابات شركات التأمين الخاصة لهذا الوضع.

(5)

من إيجابيات الدمج يذكر الكاتب أن

> تلاقح خبرات كوادر كلا الشركتين سيساعد على تطوير بيئة العمل وتقديم خدمة افضل للعملاء.

وهو أمر قد لا يتحقق في سياق سياسة الاستخدام الطائفية وتعيين مدراء عامين ليس لهم إلمام بمفاهيم وآليات التأمين، كما بيّنا في عدد من دراساتنا المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. إن دمج الشركتين ربما يخلق بيئة سلبية بسبب وجود ازدواجية في إدارة الأقسام الفنية في كلتا الشركتين يتعين على وزارة المالية/الشركة الموحدة التخلص

مـن الازدواجيـة فـي إدارة هـذه الأقسـام التـي ستنشـأ مـن جـراء الـدمج. لا استبعد قيام "بازار" لتوزيع المدراء يعتمد الطائفية المذهبية والاثنية.

لـيس معروفًـا إن كانـت الـوزارة سـتعمل علـى الاسـتفادة مـن التجربـة السـابقة لـدمج شـركات التـأمين بعـد إصـدار قـرار مـن المؤسسـة الاقتصـادية (تأسسـت سـنة 1964 مـع قـرارات التـأميم) لـدمج شـركات التـأمين كافـة وحصـرها بأربع شركات، إضافة لشركة إعادة التأمين العراقية، هي:

- شركة التأمين الوطنية
- شـركة التـأمين العراقيـة (أدمجـت معهـا شـركة الاعتمـاد للتـأمين وشركة الرشيد للتأمين)
- شـركة بغـداد للتـأمين (أدمجـت معهـا شـركة التـأمين التجـاري). فـي وقت لاحق أدمجت شركة بغداد للتأمين مع شركة التأمين الوطنية.
- شركة تأمين الرافدين (أدمجت معها شركة دجلة للتأمين)

وقتهـا كانـت الشـركات المدمجـة تحـت إدارة رجـال للتـأمين علـى درجـة عاليـة مـن المعرفـة بالتـأمين وأسـاليب الإدارة الحديثـة التـي افتقـدت بعـد 2003 إلـى حـد كبيـر. ومـع ذلـك لـم يخلـو الـدمج مـن مشـاكل اسـتمر حـل بعضـها بضـع سـنوات، وهـي المشـاكل التـي صـارت تعـرف فـي أيامنـا بمعالجـة الأعمـال المتوارثـة والالتزامـات المترتبـة عليهـا run-off or legacy insurance وموضوعًا لشركات متخصصة.

كما أنه ليس معروفًا ما هي الإجراءات التي ستتخذ لدمج كوادر الشركتين. قد يترتب على الدمج خلق حالة من التنافر بين الكوادر، وقد تفقد بعض الكوادر مواقعها بسبب سياسة الاستخدام القائمة على توزيع المغانم.

(6)

ويذكر الكاتب أن الاندماج سيؤدي إلى

> بناء شركة تأمين حكومية عملاقة قادرة على استيعاب الأخطار العالية ومن الممكن ان تكون برأس مال يتعدى الـ (١٠٠) مليار.

شركة عملاقة؟ نعم، في سياق سوق التأمين العراقي من حيث عدد العاملين، والموارد المالية، والكوادر المهنية مقارنة بشركات التأمين الخاصة. أما أن يتعدى رأسمالها 100 مليار دينار (أي ما يقرب من 76 مليون دولار أمريكي) فهو ليس مطروحًا الآن.

الوجه الإيجابي يكمن في استيعاب الأخطار الكبيرة (الكبيرة في مبالغ تأمينها وتعقُّد عملياتها)، مما يتطلب بناء القدرات الاكتتابية للتعامل مع هذه الأخطار (المنشآت المؤمن عليها): تحديد أسعار وشروط تأمينها والتفاوض مع شركات إعادة التأمين الدولية لشراء حماية إعادة التأمين الاختيارية منها. في المحصلة، فإن استيعاب الأخطار الكبيرة سيعني زيادة احتفاظ الشركة الموحدة بأقساط التأمين، أي الحدّ من تصدير العملة الصعبة— وهو الوضع قبل غزو الكويت (1990) حيث كانت

الشـركات الـثلاث (التـأمين الوطنيـة، التـأمين العراقيـة، إعـادة التـأمين العراقيـة) تحـتفظ بـالجزء الأكبـر مـن الأقسـاط قبـل اللجـوء إلـى شـراء حمايـة إعادة التأمين من الخارج.

(7)

من الإيجابيات الأخرى التي أتى الكاتب على ذكرها هي أنه

> سيسـاعد فـي وضـع خطـط اسـتراتيجية مسـتقبلية مـن شـأنها ان تعـزز مفهوم التأمين بين جميع شرائح المجتمع.

فرضـية أن الـدمج سيسـاعد فـي وضـع خطـط اسـتراتيجية مسـتقبلية تظـل فرضـية نظريـة إذ أن الشـركتين قـد توقفتـا عـن وضـع مثـل هـذه الخطـط أو أنها لم تعد كما كان عليه الوضع في الماضي.[8]

مـن رأيـي ان وضـع الخطـط الاسـتراتيجية لتعزيـز مفهـوم التـأمين بـين جميـع شـرائح المجتمـع لا يعتمـد علـى وجـود شـركة موحـدة، ذلـك لأن جـذب المـؤمن لـه المـرتقبين لشـراء حمايـة التـأمين هـي مهمـة تقـوم بهـا جميـع شـركات التـأمين. إن تعزيـز مفهـوم التـأمين مسـألة كانـت مثـار اهتمـام عـام لـدى شـركات التـأمين العراقيـة، وكـان الخـيط العـام الـذي ينـتظم هـذا الاهتمـام هـو ترديـد القـول عـن غيـاب الـوعي بالتـأمين دون محاولـة لتفكيـك عناصـره

[8] سليم الوردي، **كتابات اقتصادية في التأمين** (مكتبة التأمين العراقي، 2017)، فصل "لمحات عن تخطيط الخدمات التأمينية،" ص 6-10؛ فصل "معايشتي لتجربة التخطيط في شركة التأمين الوطنية،" 64-71.

والاكتفاء بالقول إن العيب، النقص بهذا الشأن، يكمن بين الناس. في حوار أجراه معي المرحوم فاروق يونس ذكرت فيما يخص بطء نمو أقساط التأمين إلى أن سببه ربما يعود إلى تدهور قيمة التأمين كوسيلة رخيصة نسبياً للتعويض عن الأضرار، بافتراض أن هذه القيمة كانت أفضل في الماضي. وذكرت أيضًا

> الافتقار إلى ثقافة التأمين والتدبر للمستقبل وضعف حملات التوعية بأهمية التأمين للفرد وللمجتمع وللاقتصاد الوطني مقابل تصاعد القيم العشائرية وثقافة التواكل. وربما هو ضعف الوعي العلمي غير المتجذر بعد في الوعي الجمعي، وما يرافق ذلك من معدلات غير مقبولة (عالية) للأمية (الأبجدية والثقافية) في المدينة والريف بفعل تزايد الفقر، تراجع مستوى المعيشة، التهجير، ضعف كفاءة النظام التعليمي والاستثمار فيه ... الخ. من الواضح أن هذه العناصر تظل تصورية لحين إخضاعها للبحث.[9]

إن كانت إدارة الشركة الموحدة استمرارًا لما كان موجودًا في الشركتين فإن مسألة ثقافة التأمين ستظل موضوعًا لتعليقات سطحية ولن نحصل منها على خطة استراتيجية كما يرغب زميلنا الجنابي. ومن المؤسف انه يردد مقولة "قلة الوعي التأميني لدى الفرد العراقي."

(8)

[9] فاروق يونس ومصباح كمال، **قضايا تأمينية في حوارات وتعليقات** (منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022)، ص 19. ويمكن للقارئ المهتم قراءة المزيد عن جوانب هذا الموضوع في ثنايا الكتاب.

الجانب الإيجابي الأخير الذي أتى الكاتب على ذكره هو:

سهولة التعامل مع الدوائر والمؤسسات الحكومية وتبني مشاريع الدولة لتكون الساند الحقيقي في تلبية متطلبات توجهات الدولة

لا أدري ما يرمي إليه الكاتب. ربما أراد أن يقول إن دوائر ومؤسسات الحكومة تستطيع، بعد الدمج، إجراء التأمين مع الشركة الموحدة، إن رغبت بذلك، أو إحدى شركات التأمين الخاصة، أي انها لا تحتار في الاختيار بين الشركتين الحكوميتين أو شركة تأمين خاصة. لكن هناك إشكالية تتمثل بالتناقض بين أحكام المادة 81-الفقرة 3 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 التي تقضي باستدراج العروض في تأمين الأصول العامة والمادة 7 من قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية رقم 56 لسنة 1950 التي تقضي بحصر التأمين مع الشركة كما يلي:

على دوائر الحكومة والمؤسسات الرسمية أن تعهد حصراً إلى الشركة بمعاملات التأمين التي تجريها.

هذا النص لا يزال قائمًا ويكشف عن جانب من النواقص التدوينية لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 بعدم إيراد نص بإلغاء قوانين التأمين السابقة أو الاحتكام إليها في حالات معينة. هناك إذاً تضاربٌ بين قانون سنة 2005 والقوانين السابقة التي لم تخضع للإلغاء ومنها قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية الذي يحصر تأمينات الدولة بهذه الشركة.

ترى من سيتولى حل هذه المعضلة القانونية التي خلقها المحتل الأمريكي من خلال الجهل المطلق لخبرائه بقوانين التأمين العراقية؟

(9)

السؤال الكبير الذي لم يتناوله الكاتب وربما لم يخطر على بال المسؤولين في وزارة المالية وهيئة الرأي في الوزارة هو: هل هناك ضرورة اقتصادية أو قانونية أو مسببات أخرى لدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية؟

نقرأ في الصحافة التأمينية أن اندماج شركتين أو أكثر يعزز من الملاءة المالية solvency للشركة الموحدة التي تتطلبها الهيئات الرقابية (وهو ما حصل في بعض أسواق التأمين العربية)، وكذلك مرونتها المالية resilience في مواجهة تقلبات السوق وعوائد الاستثمار، وتحسين القدرة التنافسية لديها بفضل وفورات الحجم وتركيز الخبرات المهنية للشركتين في الشركة الموحدة وزيادة قدرتها على جذب المواهب المهنية المختصة في فروع معينة للتأمين، إضافة إلى رفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وعرض منتجات تأمينية ربما تضم تغطية واسعة لصالح المؤمن لهم. وقد تلجأ بعض شركات التأمين إلى الاندماج من أجل إعادة تنظيم شبكة التوزيع الخاصة بها ودخول أسواق تأمينية لم تكن تعمل فيها قبل الاندماج. كما يمكن أن يكون سبب الاندماج هو تقليص مساحة التنافس بين الشركات التي تبيع منتجات مماثلة وزيادة الحصة السوقية— وهو ما تشهده أسواق التأمين الغربية من استمرار عمليات

الاستحواذ والاندماج بين شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك وسطاء التأمين وإعادة التأمين.

(10)

إن خلق شركة تأمين عملاقة، من خلال دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية، ضمن الإطار القائم سيؤثر على بنية سوق التأمين العراقي: سوق غير متوازن بسبب هذه الشركة مقابل مجموعة كبيرة، إلى حد ما، من شركات التأمين الخاصة التي ستتقزم أمامها من حيث عدد الموظفين والموارد المالية والكوادر الفنية. وليس هذا فحسب إذ أن الشركة العملاقة ستقرر وتملي الأسعار وشروط التأمين. إن تحقق هذا الوضع فإن الشركة العملاقة ستكون في موقع شركة تأمين شبه احتكارية.

أمر آخر: ترى هل أن مشروع الدمج يراد له أن يكون تمهيدًا للخصخصة، ربما لصالح أشخاص مرتبطين بنظام المحاصصة الطائفية، أو تمهيدًا لبيع الشركة الموحدة إلى مستثمرين أجانب؟ نثير السؤال نظرًا لقلة المعلومات المتوفرة عن مشروع الدمج، ونظرًا لسوء طريقة الإعلان أصلًا عن الدمج من قبل ديوان التأمين وعدم الالتزام بالإجراءات الأصولية.[10]

[10] مصباح كمال، "قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/04/Merger-of-NIC-IIC-lack-of-proper-procedures.pdf

إن كانت نوايا القائمين على ترويج مشروع الدمج سليمة ومعنية أساسًا بتطوير قطاع التأمين العراقي فهل فكروا بالآتي؟

1 حثّ شركات التأمين الصغيرة للاندماج لتكوين شركات تأمين تمتلك الموارد اللازمة لتمتثل للمتطلبات الرقابية، وتساهم بشكل أفضل في تحسين أداء قطاع التأمين.

2 دراسة استعادة تخصص شركة التأمين العراقية كشركة للتأمين على الحياة خاصة وأنها لا تزال هي الشركة الرائدة في تأمينات الحياة في العراق.[11]

لقد أتيتُ على ذكر هذه الأمور، وهناك غيرها كمصير صندوق التأمين الإلزامي (الذي تديره شركة التأمين الوطنية)، لأنني أرى أن الإقدام على تغيير جذري يتطلب الأخذ بنظر الاعتبارات الخيارات والبدائل والمفاضلة بينها لاختيار ما يخدم الصالح العام. من المؤسف أنني لم أشهد مثل هذا المقترب في اقتراح مشروع دمج الشركتين.

---

http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

[11] بدأت الشركة العراقية للتأمين تخصصها في تأمينات الحياة سنة 1965 بعد تأميم شركات التأمين (1964)، وأنهي تخصصها سنة 1988.

9 حزيران/يونيو 2023

عودة إلى مشروع دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية

أشكر الزميل علي الجنابي على تعليقه. فيما يلي سأعرض بإيجاز شديد ملاحظاتي على تعليقه.[1]

خلل قطاع التأمين

لا شك أن هناك خلل عام في قطاع التأمين العراقي (متمثلاً في بنيته غير المتوازنة: شركتين عامتين كبيرتين وتخمة في عدد شركات التأمين الخاصة، وتأطيره القانوني المتجسد في قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الذي طال انتظارنا لتعديله رغم الانتقادات العديدة الموجهة له من العاملين في القطاع ومن الباحثين)، وخلل في التنظيم الداخلي لشركات التأمين العامة والخاصة (متمثلاً بضعف الكوادر الفنية والافتقار لهذه الكوادر لدى معظم شركات التأمين الخاصة، والمحاصصة الطائفية في تعيين المدراء العامين وجهلهم بمؤسسة التأمين وكذلك جهل وزراء المالية وحتى رئيس الجمهورية،[2] وعدم إدراك حقيقي لعلة وجود شركات التأمين وهي أساساً تعويض المتضررين في أموالهم وأبدانهم)، وخلل أيضاً لدى المؤمن لهم من الشركات الصناعية والتجارية والهيئات الحكومية (معظم

[1] كتبت هذا التعقيب للنشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، لكنني لم أستطع الوصول إلى رابط النشر.

[2] **في نقد التأمين الإلزامي من حوادث السيارات في العراق**، إعداد وتحرير مصباح كمال (مكتبة التأمين العراقي، 2023)، ص 7.

هذه الشركات وحتى الكبيرة منها لا تضم مديراً للتأمين وإدارة الخطر وفي ظني أن فهمها للتأمين ليس عميقاً، وهو ما ينطبق على الهيئات الحكومية ونعرف مثالاً لها في عقود تأمين وزارة التربية والهيئة العامة للتقاعد التي شابتها مظاهر للفساد والإفساد)، إضافة إلى صفة مشتركة بين الطرفين، المؤمِن والمؤمن له، وهي ضعف الثقة، وهو أحد العوامل في تصعيب عملية تسوية المطالبات بالتعويض.

المنافسة السلبية بين شركتي التأمين العامتين (شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية)

لم تُدرس المنافسة بين الشركتين للكشف عن الدوافع وراءها، ولم يقدم أي من العاملين دراسة لحالة ملموسة عن هذا التنافس الذي يوصف بالسلبي. أجازف بالقول إن المخفي وراء هذه المنافسة هو نظام الحوافز المادية المتوارث من زمن الدكتاتورية. كلتا الشركتين تجاهدان للحصول على أكبر قدر ممكن من أقساط التأمين. تعرّفنا على حالة واحدة كانت شركة التأمين العراقية العامة طرفاً فيها لجأت فيه إلى أوطأ الأسعار، غير المبررة فنياً، للاكتتاب ببرنامج تأمين شركة خطوط الأنابيب النفطية.[3] وكانت هذه الحالة موضوعاً لمقال لنا نشر في موقع الشبكة.

[3] مصباح كمال، "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:** مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟(iraqieconomists.net).pdf
مصباح كمال*: هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية (iraqieconomists.net) – شبكة الاقتصاديين العراقيين

من المناسب هنا الإشارة إلى أن المنافسة السلبية موجودة لدى شركات التأمين الخاصة، وبعض المنافسة يقوم على تهور لأنها لا تعير اهتماماً بكفاية سعر التأمين لتغطية الأخطار المؤمن عليها. وليس معروفاً أن هذه الأخطار محمية بعقود إعادة التأمين، مما يعني انكشاف شركة التأمين إلى الإفلاس في حالة وقوع أضرار وخسائر كبيرة تفوق قدراتها المالية.

شركات التأمين الخاصة

أتينا على ذكر المنافسة بين ومع شركات التأمين الخاصة. يقول الزميل الجنابي إن هذه الشركات لا تقدم خدمة تأمينية ملموسة وإنها لا تتعامل مع التعويضات برحابة صدر. السؤال هنا هو: لماذا؟ ألأنها لا تمتلك الأدوات الفنية لتتعامل مع التعويضات، أم أنها تفتقر إلى الموارد المالية الكافية للتعويض عن الأضرار، أو لأنها تنتظر موافقة معيد التأمين على التعويض؟ مهما يكن السبب فإنه يؤشر إلى خلل في عمل هذه الشركات يحتاج إلى من يكشف عنه.

هل سيسهم دمج شركتي التأمين العامتين في رفع كفاءة و جودة الخدمة مستقبلا

القول بأن "الدمج سيسهم في رفع كفاءة وجودة الخدمة مستقبلا" أمر قابل للنقاش. لا أرى أن هناك علاقة سببية بين دمج الشركتين العامتين ورفع مستوى الكفاءة وجودة الخدمة سواء في الشركة الموحدة أو في قطاع

التـــأمين عمومـــاً، ذلـــك أن الـــدمج ســـيحمل معـــه العلـــل القائمـــة وربمـــا يُضخّمها.

زيـادة الإيـرادات المتحققـة للدولـة لـن تتحقـق آنيـاً مـا لـم تعمـل الشـركة الموحـدة علـى زيـادة إنتاجهـا مـن وثـائق التـأمين بمـا فيهـا إدخـال وثـائق تـأمين جديـدة، وإعـادة النظـر فـي هيكلهـا التنظيمـي والتخمـة فـي عـدد الموظفين.

أما آن الأوان لدمج شركات التأمين الخاصة؟

إن الهرولـة نحـو دمـج الشـركتين العـامتين لا يقابلهـا هرولـة مماثلـة لـدمج شـركات التـأمين الصـغيرة المتعثـرة فـي عملهـا أو غيـر الممتثلـة للقواعـد الرقابيـة. وهـذا موضـوع منـوط بـديوان التـأمين لا نـدري إن بـادر إلـى دراسته أو اتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيقه.

كلمة أخيرة

لقـد جـاء مشـروع الـدمج بقـرار سياسـي، كمـا أظـن، وبعـد راسـة يتيمـة تعـزى إلـى جامعـة بغـداد، ولـم يكـن المشـروع موضـوعاً لمناقشـة علنيـة، ولـم يُقـدّم ضـمن بـدائل أخـرى، ولـيس معروفـاً مـا هـو الجـدوى الاقتصـادية منـه. ويبـدو أن المشـروع قـد أنـيط مـن قبـل وزارة الماليـة لـديوان التـأمين ليقـوم علـى تحقيقـه. إن دمـج الشـركتين العـامتين لـيس حـلاً سـحرياً لأزمـة قطـاع التـأمين. أزمـة قطـاع التـأمين ملازمـة لـ"دولة سـلق البـيض" القائمـة علـى

المحاصصة الطائفية والإثنية، والمفتقرة إلى التخطيط المتوازن والمتكامل للقطاع العام والخاص.

15 تموز 2023

مصباح كمال: نظرة على التعاقد مع شركة استشارية لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية

نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
مصباح-كمال-نظرة-على-التعاقد-مع-شركة-استشارية-لدراسة-موضوع-دمج-شركة-التأمين-الوطنية-وشركة-التأمين-العراقية.pdf (iraqieconomists.net)

خبر موافقة مجلس الوزراء على الدمج

أرسل لي أحد الزملاء مؤخرًا صورة من خبر [1] صادر من ديوان التأمين العراقي نشر في موقع الديوان جاء فيه أن

مجلس الوزراء وافق في جلسته المنعقدة في 2 كانون الثاني 2024 على التعاقد المباشر من شركة التأمين الوطنية مع شركة (آرنست ويونغ) لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية مع شركة التأمين العراقية في شركة واحدة من خبراء ومختصين لديها، وتقديم التوصية المناسبة بشأنه، وتحديد المدة الزمنية المطلوبة

[1] نص الخبر في الملحق 1 في نهاية المقال.

للدمج وآلية نقل أموالها إلى شركة جديدة، استثناءً من تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014) والضوابط الصادرة بشأنها.[2]

يفهم من هذا الخبر أن شركة التأمين الوطنية تتولى التعاقد مع الشركة الاستشارية (وليس وزارة المالية)، وأن الدمج أمر مفروغ منه، فهو موضوع قرار سياسي للحكومة. أما توجيهات مجلس الوزراء لتعاقد شركة التأمين الوطنية فهي تشمل قيام الشركة الاستشارية بالآتي:

- دراسة موضوع الدمج من خبراء ومختصين لدى الشركة الاستشارية.
- تقديم التوصية المناسبة بشأن الدمج.
- تحديد المدة الزمنية المطلوبة للدمج.

[2] المقصود بـ "تنفيذ العقود الحكومية" **تعليمات** تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014. راجع: وزارة التخطيط، دائرة العقود الحكومية العامة، **تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 والضوابط الملحقة** (الطبعة المنقحة، تموز 2017). يمكن قراءة النص الكامل لهذه التعليمات بالنقر على هذا الرابط:
https://uomosul.edu.iq/public/files/datafolder_1453/_20190917_091452_680.pdf
تعليمات تنفيذ العقود الحكومية تشمل عقود المقاولات (المقاولات الإنشائية)، عقود تجهيز السلع، **عقود الخدمات الاستشارية**، عقود الخدمات غير الاستشارية

يضم الخبر الذي نشره ديوان التأمين موقفه المرحب بالدمج اعتمادًا على ثلاثة حجج/فوائد، الأول والثاني منها ضعيفة. وقد ناقشنا مثل هذه الحجج/الفوائد في مقالات منشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ومنها مقال "ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية،"
مصباح-كمال-ملاحظات-نقدية-على-مشروع-دمج-شركة-التأمين-العراقية-وشركة-التأمين-الوطنية.pdf (iraqieconomists.net)

يضم الملحق 2 في نهاية المقال روابط بعض المقالات والتعليقات حول موضوع الدمج.

- آلية نقل أموالها إلى شركة جديدة. ليس واضحًا من هذه الصياغة إن كان "نقل أموالها" يعني نقل أموال شركة التأمين الوطنية فقط إلى شركة جديدة أم إنه يمتد ليشمل نقل أموال شركة التأمين العراقية أيضًا. من المؤسف أن الدقة في الصياغة ضعيفة في ما يصدر من مجلس الوزراء أو مؤسسات الدولة الأخرى.

تعاقد شركة التأمين الوطنية مع شركة إرنست ويونغ Ernst & Young (EY)، كما جاء في الخبر، سيكون مستثنى من "[تعليمات] تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014) والضوابط الصادرة بشأنها."

التعاقد مع شركة ارنست ويونغ

تصنف إرنست ويونغ كواحدة من بين أربع شركات عالمية في مجال تدقيق الحسابات إضافة إلى تقديم الخدمات الاحترافية في مختلف أنحاء العالم.[3] ربما جاء تحديد هذه الشركة بالذات لدراسة موضوع الدمج بفضل معرفة سابقة لمستشاري مجلس الوزراء أو مستشاري وزارة المالية لعملها وخاصة عندما كان الاحتلال الأمريكي يدير شؤون العراق من خلال سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم. يبدو أن للشركة حضور قوي في العراق فلها مكاتب في بغداد والبصرة وأربيل وتتعاون مع مكتبها

[3] للتعريف المفصل بتاريخ الشركة ونشاطاتها في مجال المحاسبة والتدقيق والاستشارة، وكذلك الفضائح المحاسبية التي كانت طرفًا فيها، كغيرها من الشركات المماثلة، أنظر:
https://en.wikipedia.org/wiki/Ernst_%26_Young

فـي عمّـان لأداء مهامهـا فـي العـراق. وعملـت الشـركة كاستشـاري للعديـد من دوائر الدولة العراقية.

ربمـا جـاء اختيـار إرنسـت ويونـغ، دون غيرهـا مـن شـركات مماثلـة، بفضـل هـذه المعرفـة ودورهـا فـي تـدقيق هـدر الأمـوال مـن قبـل سـلطة التحـالف المؤقتة.[4]

تساؤلات سريعة

لكـن السـؤال الـذي يثـار هنـا هـو: لمـاذا أقـدم مجلـس الـوزراء العراقـي علـى فـرض التعاقـد المباشـر علـى شـركة التـأمين الوطنيـة مـع إرنسـت ويونـغ، اسـتثناءً مـن تعليمـات تنفيـذ العقـود الحكوميـة، بـدلاً مـن اسـتدراج عـروض تنافسـية مـن خـلال مناقصـة عامـة لدراسـة الموضـوع كمـا تقضـي هـذه التعليمـات؟ هـل هنـاك اضـطرار وحاجـة ماسـة لدراسـة موضـوع دمـج شـركتي التـأمين الحكـوميتين؟ مـا هـو المسـتتر وراء قـرار مجلـس الـوزراء؟ إثـارة التسـاؤل قـائم لأن هـاتين الشـركتين (التـأمين الوطنيـة والتـأمين العراقيـة) لا تشـكلان عبئًـا ماليًـا أو إداريًـا علـى الحكومـة، لا بـالعكس فكلتاهمـا تمـولان خزينـة الحكومـة مـن خـلال الضـرائب والرسـوم، ويشـهد تاريخهمـا، الـذي يمتـد لأكثـر مـن نصـف قـرن، أنهمـا لـم تلجئـا إلـى الحكومـة للتمويـل إذ أنهمـا لـم تتعرضـا لعجـز مـالي لتسـديد رواتـب موظفيهـا أو مواجهة التزاماتها تجاه تعويض المؤمن لهم لديهما.

[4] وهو ما كشفت عنه لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي الأمريكية برئاسة هنري واكسمان سنة 2007.

ترى هل أن الشركة الاستشارية، وهي من أقدم شركات التدقيق المحاسبي التي عملت في العراق وطورت مجال عملها في العقود الأخيرة للعمل في الاستشارة، ستشرك الشركتين وديوان التأمين في مشروع الدراسة، وهل ستأخذ بعين الاعتبار مواقف شركات التأمين الخاصة؟ سؤال آخر يرد في البال: هل أن مجلس الوزراء أخذ بعين الاعتبار خيار إعادة النظر في مجال عمل شركة التأمين الوطنية (لممارسة التأمينات العامة) وشركة التأمين العراقية (لممارسة أعمال التأمين على الحياة)؟ وهل أن الشركة الاستشارية ستقدم خيارات أخرى أم تكتفي بتوجيهات مجلس الوزراء لدراسة موضوع الدمج حصراً؟

تاريخ مختصر لمشروع الدمج

لست متفاجئاً بتكليف شركة إيرنست ويونغ لدراسة دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية في شركة واحدة، كما ورد في الخبر، ذلك لأن عمر مشروع الدمج يمتد لما يقرب من عقد أو أكثر. فقبل عدة سنوات كتبت أكثر من مقال عن الموضوع، أحد هذه المقالات كان بعنوان "مشروع دمج شركات التأمين العامة" نشر في مجلة التأمين العراقي وموقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.[5]

[5] http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/02/proposed-merger-of-state-owned.html

http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-

في مقال للزميل على الجنابي نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بعنوان "ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟"[6] ذكر أن "فكرة دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية تبلورت في عام 2018 وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد) لكن الموضوع لم يرَ النور." وأظن أن دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل جامعة بغداد بقيت خارج التداول العام، وأن الصحافة العراقية لم تشر إليها أو تنشر ملخصًا لها.

وقد ناقشت الأطروحات الأساسية للزميل الكاتب في مقال بعنوان "ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية"[7] وفي الهامش 1 من مقالي هذا عرضت معلومات إضافية عن الدمج المقترح اقتبسها هنا لتسهيل الاطلاع عليها:

%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-
%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-
%d8%a7%d9%84%d8%b9/

[6] http://iraqieconomists.net/ar/2023/05/31/%d8%b9%d9%84%d9%89-
%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a8%d9%8a-
%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%84%d9%88-%d8%aa%d9%85-
%d8%a7%d9%86%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%ac-
%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/05/%

[7] مصباح-كمال-ملاحظات-نقدية-على-مشروع-دمج-شركة-التأمين-العراقية-وشركة-التأمين-الوطنية(iraqieconomists.net) pdf.

مصباح كمال *: ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

بـودي هنـا أن أشـير إلـى تعليـق للزميـل ومـيض الجـراح بتـاريخ 13 آذار 2016 حـول مسـألة دمـج شـركات التـأمين الخاصـة إذ كتـب أن "المنطـق والجـدوى الفنيـة والاقتصـادية تفـرض علـى هـذه الشـركات الانـدماج بـين كـل شـركتين أو أكثـر لغـرض زيـادة رأس المـال وتعبئـة المراكـز الفنيـة والماليـة والاداريـة فيهـا." نشـر فـي موقـع شـبكة الاقتصاديين العراقيين:

http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments

وأشـير أيضًـا إلـى مقـال الزميلـة هيفـاء شـمعون عيسـى، "شـجون تأمينية عراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

هيفـاء شـمعون عيسـى*: شـجون تأمينيـة عراقيـة – شـبكة الاقتصـاديين العـراقيين (iraqieconomists.net)[8]

يضم هذا المقال أحدث المعلومات عن دمج الشركتين إذ جاء فيه:

[8] هيفاء شمعون عيسى بدأت العمل في قسم الحسابات في شركة التأمين الوطنية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1979. استلمت إدارة شركة التأمين العراقية وكالة في 23 حزيران 2016 وكانت حينها معاون مدير عام في شركة التأمين الوطنية وعضو في مجلس إدارتها. بتاريخ 23 آذار 2017 تم تثبيتها مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية بالإضافة إلى شركة التأمين العراقية. أحيلت على التقاعد في 31 كانون الأول 2019.

بالنسبة لهيكلة الشركات العامة والتي أعني بها هنا موضوع دمج شركات التأمين العامة المباشرة (وهي شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) فقد تم التوصل إلى الموافقات حول الموضوع من هيئة الرأي بوزارة المالية بعد تقديم الأوليات حول الجدوى الاقتصادية للدمج والمقدمة من جامعة بغداد تحديدا لغرض استحصال الموافقة من الامانة العامة لمجلس الوزراء. في ذلك الحين كان السيد مهدي العلاق هو المسؤول عن الملف، وهو الذي عطّل الموضوع ولم يرفعه لمجلس الوزراء والسبب؟ الله اعلم. في الواقع، إن السبب غير معلوم لحد الان. وبذلك اصبح الأمر (الهيكلة بمعنى الدمج) حالياً شبه مستحيل لوجود افراد وشخصيات معينة تسعى لإدارة شركات التأمين العامة من اجل مصالحها ومصالح الجهات المرتبطة بها.

وفي هامش لهذه الفقرة أوردت الكاتبة الآتي:

بعد أن انتهيت من كتابة مقالي وردتني معلومات تفيد أن مشروع الدمج أصبح سارياً بعد حصول موافقة وزارة المالية الحالية عليه (رغم أن هناك موافقة سابقة لهيئة الرأي بالوزارة بعهدي)، وتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة. ونحن الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدمج.

ضمت الفقرات الأولى من مقالي "مشروع دمج شركات التأمين العامة"[9] المنشور في موقع مجلة التأمين العراقي بتاريخ 2016/02/22 الآتي:

"وقد قرأنا عن موافقة مجلس الوزراء في تشرين الأول 2015 على دمج شركات وتقليص عدد شركات وزارة الصناعة والمعادن، من 76 إلى 32 شركة. وحسب التقارير الصحفية فقد انتهت الوزارة من عملية الدمج في أوائل شباط 2016. يشير هذا إلى أن عملية إعادة الهيكلة (بناء اقتصاد رأسمالي) قد بدأت.

وقد ورد لعلمي في الأيام القليلة الماضية أن وزير المالية وجه خطاباً إلى شركات التأمين العامة يطلب فيه إبداء وجهة نظر مجالس إدارات الشركات بمشروع الدمج. وذكر لي أن بعض رؤساء هذه المجالس هم من دعاة ومؤيدي الدمج. لكن المعلومات ليست متكاملة ودقيقة، ولذلك لن أعلق عليها قبل معرفة التفاصيل، واكتفي ببعض الملاحظات العامة عن الدمج بين الشركات لفتح باب للمناقشة.

ومن المناسب هنا التأكيد على أن خطاب الوزير إلى الشركات هو تصرف قانوني صحيح متبع في مختلف الاختصاصات القضائية في العالم، إذ أن تحقيق الاندماج يتطلب قراراً من مجلس إدارة كل شركة بحل الشركة للتمهيد لتأسيس الشركة الجديدة. وفي الوقت الحاضر ليس معروفاً إن كانت الوزارة (أو الشركة الراغبة في الاندماج) ستقوم بتكليف

[9] مجلة التأمين العراقي Iraq Insurance Review: Proposed Merger of State-Owned Insurance Companies in Iraq (misbahkamal.blogspot.com)

جهة مهنية مستقلة للتقييم المالي للشركات موضوع الدمج، أو أن ديوان التأمين سيشترط على الشركات الراغبة بالاندماج تقديم مثل هذا التقييم المستقل (البند ثانياً من المادة 50 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يكتفي بالقول إن "على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض." ربما تشمل "التقارير والبيانات اللازمة" كل ما يتعلق بذمم الشركات موضوع الدمج وغيرها من قضايا قد تكون مستترة؛ لكن الديوان، حتى كتابة هذه الورقة، لم يصدر تعليمات خاصة بدمج الشركات.

تجربة دمج شركات التأمين في ستينيات القرن العشرين

موضوع الدمج ليس غريبًا على قطاع التأمين. كان من آثار التأميم صدور قرار من المؤسسة الاقتصادية (تأسست سنة 1964 مع قرارات التأميم) دمج شركات التأمين كافة وحصرها بأربع شركات، إضافة لشركة إعادة التأمين العراقية، هي:

- شركة التأمين الوطنية
- شركة التأمين العراقية (أدمجت معها شركة الاعتماد للتأمين وشركة الرشيد للتأمين)
- شركة بغداد للتأمين (أدمجت معها شركة التأمين التجاري). في وقت لاحق أدمجت شركة بغداد للتأمين مع شركة التأمين الوطنية.
- شركة تأمين الرافدين (أدمجت معها شركة دجلة للتأمين)

وكـان معروفـاً أن الشـركة العراقيـة للتـأمين، منـذ تأسيسـها، تضـمُّ طاقمـاً كفـوءاً لإدارة أعمـال التـأمين علـى الحيـاة، ولـذلك قـرر مجلـس إدارة المؤسسـة العامـة للتـأمين تحويـل أعمـال التـأمين علـى الحيـاة لـدى شـركات التـأمين الأخـرى إلـى الشـركة العراقيـة للتـأمين. بعـدها اتخـذ المجلـس قـراراً يقضـي بتخصـص العراقيـة للتـأمين بأعمـال التـأمين علـى الحيـاة وتغييـر اسـمها ليكـون الشـركة العراقيـة للتـأمين علـى الحيـاة، وبتخصـص شـركة التـأمين الوطنية بأعمال التأمينات العامة.

اسـتمر تنظـيم السـوق علـى أسـاس تخصـص الشـركات العامـة الـثلاث (شـركة التـأمين الوطنيـة للتأمينـات العامـة، شـركة التـأمين العراقيـة لتأمينـات الحيـاة، شـركة إعـادة التـأمين العراقيـة لإعـادة التـأمين داخـل وخـارج العـراق) لغايـة 1988 حـين أصـدر مجلـس قيـادة الثـورة قـراراً يقضـي بإلغـاء المؤسسـة العامـة للتـأمين (وتحويـل الوظيفـة الرقابيـة والتنظيميـة إلـى مراقـب التـأمين فـي وزارة الماليـة)، وإلغـاء تخصـص التـأمين الوطنيـة والتـأمين العراقيـة. وبذلك صار بمقدور الشركتين ممارسة جميع فروع التأمين.

تمويل دراسة موضوع الدمج والشفافية

لـيس معروفًـا مـن سـيتولى تمويـل دراسـة موضـوع الـدمج؛ أهـي الحكومـة العراقيـة (وزارة الماليـة، أو الشـركتين أو إحـداهما) أم مؤسسـة أجنبيـة معنيـة بانتقال الاقتصاد العراقي نحو نظام ليبرالي مدعومة من حكومات غربية.

سينتظر المتابعون ما ستخرج به دراسة الشركة الاستشارية من استنتاجات وتوصيات، والأمل معقود على قيام مجلس الوزراء بنشر هذه الدراسة ليتسنى لأصحاب المصلحة stakeholders في قطاع التأمين تقييمها ومناقشتها قبل أن تقدم الحكومة على اتخاذ قرار نهائي لتقرير مصير الشركتين.

تغييب الجهد الوطني

إن اللجوء إلى شراء الخدمات الاستشارية من خارج العراق له ما يبرره في الحالات التي يفتقر فيها العراق إلى المعرفة والخبرة المناسبة. أما الهرولة الدائمة نحو الخارج فإنه ينطوي على استهانة وازدراء بما هو متوفر في العراق ومنه ما يخص دراسة قطاع التأمين. كما أنه تغييب للفرصة أمام هيئات البحوث العراقية للتعامل مع موضوع الدمج أو غيره من قضايا تمس مصائر الاقتصاد العراقي. إن من نتائج الاعتماد الدائم على الخارج هو إضعاف الجهد الوطني وتعزيز التبعية.

4 كانون الثاني/يناير 2024

الملحق 1
خبر موافقة مجلس الوزراء على دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية

ديوان التأمين

21 h ·

مجلس الوزراء يوافق على مشروع دمج شركتي التأمين الوطنية والعراقية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢/كانون الثاني ٢٠٢٤، على التعاقد المباشر من شركة التأمين الوطنية مع شركة (آرنست ويونغ) لدراسة موضوع دمج شركتي التأمين.

ويكون التعاقد (التعاقد المباشر من شركة التأمين الوطنية مع شركة (آرنست ويونغ)؛ لدراسة موضوع دمج شركة التأمين الوطنية مع شركة التأمين العراقية، في شركة واحدة من خبراء ومختصين لديها، وتقديم التوصية المناسبة بشأنه، خلال مدة زمنية محددة لتقديم الدراسة المطلوبة للدمج وآلية نقل أموالها إلى شركة جديدة، استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (2 لسنة 2014)، والضوابط الصادرة بموجبها).

علمًا ان ديوان التأمين سبق ان بَين اهمية الدمج بين الشركتين اعلاه لما له من تحقق الفوائد التاليه:

١- ان كلا الشركتين لذات الوزارة وان أهمية الدمج يكون منسجمًا مع توجه ألدولة في هيكلة مؤسساتها والحد من ترهل الوظيفة العامة.

٢- كلا الشركتين تمارس ذات النشاط لنوعين التأمين.

٣- سيسهم الدمج على تقوية المركز المالي للشركة الجديدة من خلال زيادة احتياطاتها الفنية واحتياطات الطوارىء.

الملحق 2

بعض الكتابات حول الدمج

كتبت غير مرة مقالات وتعليقات حول مشروع دمج شركات التأمين، يمكن للقراء المهتمين الرجوع إليها، معظمها منشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ومنها:

مشروع دمج شركات التأمين العامة
http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments

عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ومجلة التأمين العراقي
http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

http://misbahkamal.blogspot.co.uk/

قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون

نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

نشر أيضاً في المواقع التالية:
https://www.academia.edu/32184847/Merger_of_NIC_IIC_-_lack_of_proper_procedures_and_adherence_to_law
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2017/04/merger-of-national-insurance-co-iraq.html

ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية (4 تموز 2023)

مصباح-كمال-ملاحظات-نقدية-على-مشروع-دمج-شركة-التأمين-العراقية-وشركة-التأمين-الوطنية(iraqieconomists.net) .pdf

مصباح كمال *: ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

مكتبة التأمين العراقي
منشورات مصباح كمال

مكتبة التأمين العراقي مشروع طوعي لا يستهدف الربح، يعنى أساساً بنشر الكتابات في قضايا التأمين العراقي وكتابات تأمينية أخرى. ترحب المكتبة بما يردها من مسودات كتب للنظر في نشرها.

كتب منشورة

مروان هاشم القصاب، مقالات في التأمين وإعادة التأمين في العراق (2011، الطبعة الثانية 2014)، تحرير: مصباح كمال

مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال (2013)

منذر عباس الأسود، مقالات وأبحاث قانونية (2013)

فؤاد شمقار، التأمين في كوردستان العراق ومقالات أخرى (2014)

مصباح كمال، التأمين في كوردستان العراق: دراسات نقدية (2014)

مصباح كمال، مؤسسة التأمين: دراسات تاريخية ونقدية (2014)

مصباح كمال، وزارة النفط والتأمين: ملاحظات نقدية (2014)

سعدون الربيعي، شركات التأمين الخاصة وقطاع التأمين العراقي (2014)

منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين (2014)

منعم الخفاجي، وثيقة الحريق النموذجية ووثيقة الحريق العربية الموحدة: دراسة مقارنة (2014)

منعم الخفاجي، تأمين خسارة الأرباح: عرض موجز (2014)

مصباح كمال، التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية (2014)

مصباح كمال، أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية (طبعة الكترونية منقحة مزيدة (2014). صدرت الطبعة الورقية الأولى ضمن منشورات شركة التأمين الوطنية (بغداد 2012)

مصباح كمال، التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي، 2003-2015 (2015)

في استذكار أ. د. سليم الوردي (1942-2015)، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2016)

باقر المنشئ، كتابات وخواطر تأمينية (2016)

مصباح كمال، الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً (2016)

سليم الوردي، مقالات في التأمين، إعداد وتقديم: إيمان عبد الله شياع (2016)

سليم الوردي، تسويق التأمين، ترجمة وإعداد، ط1، بغداد (د.ن)، 2002، الطبعة الإلكترونية، (2016).

سليم الوردي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الورقية: بغداد 1999 (د. ن)، الطبعة الإلكترونية، (2016)

دان سكوايز، ما بين الأدب والتأمين، إعداد وترجمة وتحرير: مصباح كمال (2017)

باقر المنشئ، كتابات وخواطر تأمينية (2016)

سليم الوردي، كتابات اقتصادية في التأمين، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2017)

مصباح كمال، شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها. صدرت الطبعة الورقية للكتاب من دار نور للنشر (2018)

في استذكار بديع أحمد السيفي، 1926-2018. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

مصباح كمال، دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق (2020)

منذر عباس الأسود، دراسات في التأمين البحري (2021)

مصباح كمال، مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية (2021)

منعم الخفاجي، تحديث نماذج من نصوص وثائق التأمين (2021)

منعم الخفاجي، نحو قطاع تأمين عراقي فعّال: تحديات وحلول (2021)

مصباح كمال، حول بعض قضايا قطاع التأمين العراقي: نظرات نقدية (2021)

مصباح كمال، ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي (2021)

بهاء بهيج شكري، رسائل في تاريخ التأمين في العراق، إعداد وتحرير: مصباح كمال، (2021)

في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2021)

مصباح كمال، مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع (2022)

عبد الباقي رضا، رسائل في السيرة والتأمين، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2022)

المرأة في قطاع التأمين العراقي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

في استذكار مؤيد الصفار، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

مصباح كمال، الورقة البيضاء وقطاع التأمين العراقي (2022)

في استذكار سعد البيروتي، إعداد وتحرير مصباح كمال (2022)

مصباح كمال، البحث عن دور اليهود العراقيين في النشاط التأميني (2023)

مصباح كمال، في نقد التأمين الإلزامي من حوادث السيارات في العراق (2023)

مصباح كمال، الأشكال الأولية للتأمين في العراق القديم (2023)

مصباح كمال، ماركس والتأمين ومقالات أخرى (2023)

مصباح كمال، في استذكار سعد الجادر (2023)

مناظرة حول أداء شركة إعادة التأمين العراقية، إعداد وتحرير مصباح كمال (2023)

نقاش حول دمج شركات التأمين العراقية، إعداد وتحرير مصباح كمال (2024)

بعض هذه الكتب متوفرة في موقع Academia.edu وموقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.

يمكن الحصول على هذه الكتب بصيغة بي دي إف بالكتابة إلى مصباح كمال على العنوان التالي: misbahkamal@btinternet.com